

سلسلة أبحاث ومؤلفات

الأهلية العلمية للمؤلف والمحقق وأثرها في الإنجاز العلمي

درس مختصر عن شرط لازم
لممارسة الأعمال العلمية

أعدّه وكتبه:

الدكتور / عبد الله محمد الجوالي الشمراني

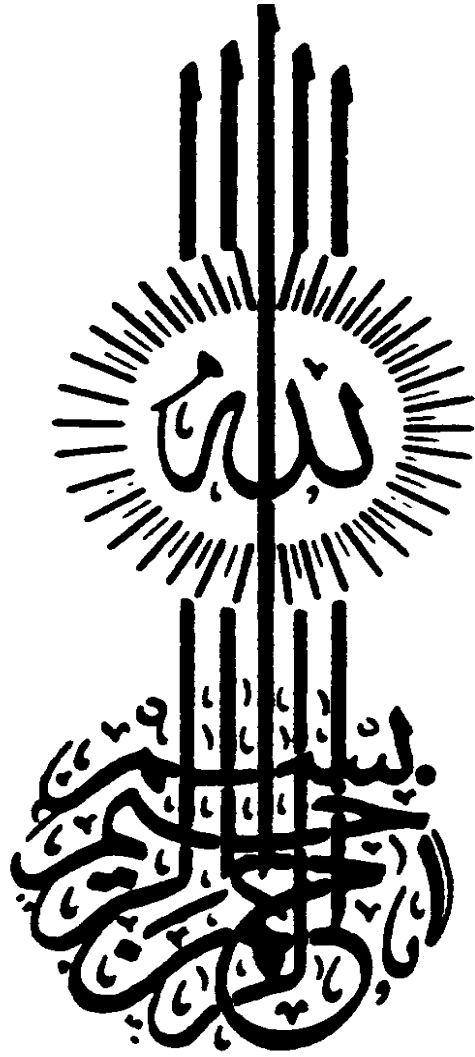
almoqnea.com

الأهلية العلمية للمؤلف والمحقق وأثرها في الإنتاج العلمي

درس مختصر عن شرط لازم لممارسة الأعمال العلمية
[المسودة]

إبراهيم

عبدالله محمد الجوالي الشبلي



[المقدّمة]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام رسول الله، وبعد...
فإنّ للعلم شرفاً ومهابةً، وعهداً وأمانةً، وليس لأحدٍ ولوج باب الإفادة من خلاله، ما لم يكن مُلمّاً به، في حدود ما سيفيد به، ولكن بُلينا اليوم بمن ولج هذا الباب، وليس من أهله، فأساء، وأضلّ، وأثمّ.
وقديماً كان العلمُ محفوظاً في الصدور، ولا يُحسنه إلا أهله، الذين حفظوه وأتقنوه، حتّى أصبح في الكتب، فكان مُشاعاً لكلِّ أحدٍ وقع الكتاب في يديه، وكان معه قلمٌ وقرطاس، فدخل باب العلم والكتابة فيه، من جود العلم، ومن لم يجوده.

وحتّى اليوم لا يزال العلم - بحمد الله - محفوظاً في الصدور، مُوصّلاً مجوداً، وبحروفه ومعناه، ولكن كثرة الكتب اليوم، وسهولة توفُّرها، جرّأت من لم يكن من أهل العلم إلى دخول باب العلم تأليفاً وتحقيقاً، بل ومُطارحةً للعمالقة، بمشاغبةٍ، ودون أدبٍ، وكيف يكون بأدبٍ، وهو ليس من أهل العلم، ولم يعرف فضل العلم، ومسؤولية حمّله وأدائه.

فكثرت - اليوم - المؤلّفات والتحقيقات، وزادت التفرّيعات، واتسع الخلاف، وقلّت التّأصيلات؛ لدخول مَنْ لم يُؤهّل إلى ميدان العلم، فزاحموا المؤهّلين، وما ذاك إلا لتوفّر أسباب، وانتفاء موانع، سيأتي ذكرها.

ومن مّليح ما يروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام قوله:

(العلم نُقطة؛ كثّرّها الجاهلون)^(١).

وقال الإمام الأوزاعي رحمّه الله:

(كان هذا العلم كريماً يتلقّاه الرّجال بينهم؛ فلمّا دخل في الكتّاب، دخل فيه غير أهله)^(٢). وبلطفٍ آخر: (ما زال هذا العلم عزيزاً، يتلقّاه الرّجال، حتّى وقع في الصّحف، فحمله - أو دخل فيه - غير أهله)^(٣).

فكتبتُ هذا البحث المختصر؛ لبيان شرط هام، يجبُ توفّره لدى مَنْ يدخل الميدان العلمي، ويقوم بـ «الأعمال العلميّة»، وهو شرط وجود «أهليّة»، نُحوّله

(١) انظر: «كشف الخفاء» (٢/٨٧)، و«سبل السلام» (٤/٢٧١).

(٢) أخرجه - بإسنادٍ صحيحٍ - عنه البيهقي في: «المدخل إلى السنن»؛ برقم: (٧٤١).

(٣) أخرجه - بإسنادٍ صحيحٍ - عنه الدّارمي في: «المسند الجامع»؛ برقم: (٤٨٣).

وانظره - عنه - بألفاظٍ أخرى في: «جامع بيان العلم»؛ برقم: (٣٧١)، و«تقييد العلم» (ص ٦٤).

ممارسة هذه الأعمال، مع ذكر دوافع الإقدام على مجال «البحث العلمي»، مع عدم تحقق هذا الشرط لديه، ومظاهرها، وتطبيقات لها، وأثرها على الإنتاج العلمي، وسميته:

«الأهلية العلمية للمؤلف والمحقق وأثرها في الإنتاج العلمي».
وأسأل الله ﷻ أن أكون قد وفقت فيما كتبت، وأن ينفع به... آمين؟؟

كتبه

عبدالله محمد الجوالي الشمراني

www.Almoqnea.com - twitter:@Shamrani45
fmail: Shamrani45@hotmail.com

[خطة البحث]

- بعد تأمل الموضوع؛ رأيتُ أن يكون مختصرًا على: مقدمة، وتمهيد، وخمس مباحث، وخاتمة، وفهارس، وفق الخطة الآتية:
- المقدمة، وفيها سبب مناقشة الموضوع.
 - خطة البحث.
 - التمهيد: [مراحل الإنتاج العلمي].
 - المبحث الأول: [أنواع «الأهلية العلمية»].
 - المبحث الثاني: [دوافع فاقد «الأهلية العلمية»].
 - المبحث الثالث: [مظاهر فاقد «الأهلية العلمية»].
 - المبحث الرابع: [تطبيقات على فقدان «الأهلية العلمية»].
 - المبحث الخامس: [أثر فاقد «الأهلية العلمية»].
 - الخاتمة، وخلاصة البحث.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات والفوائد.

التَّمْهِيدُ
[مَرَاكِلُ الإِنْتِاجِ العِلْمِيِّ]

القيام بـ «العمل العلمي» يمرُّ بعدة مراحل، وهي معلومةٌ ومُدَوَّنةٌ في مظانِّها، والذي يهمننا منها هنا، ما يتعلَّقُ بمحاوِرِ بحثنا، وهما مرحلتان أساسيتان، تختلفُ من المؤلِّفِ إلى المحقِّقِ.

فالمؤلِّفُ يمرُّ بمرحلتين:

الأولى: جمع المادة العلمية وتأمُّلها.

والثانية: دراسة المادة العلمية، ومناقشتها.

والمحقِّقُ - كذلك - يمرُّ بمرحلتين:

الأولى: نسخ النص الخطي، وقراءته وضبطه.

والثانية: دراسة النص الخطي، والتعليق عليه.

ولا تلازم - بالضرورة - بين المرحلتين لدى كلِّ من المؤلِّفِ والمحقِّقِ؛ فقد يكون الشخصُ قادرًا على جَمْعِ المادة العلمية، ولكنَّه يعجز عن دراستها ومناقشتها، وقد يكون - أيضًا - قادرًا على نَسْخِ النص الخطي وقراءته، ولكنَّه يعجز عن فهمه، فلا يستطيع دراسته، والتعليق عليه.

وقد وجدنا أشخاصًا لديهم خبرةٌ في «المخطوط العربي»، وورقَه، ونُسْخَه، وخطَّه، وأسلوبه، وطريقته، ونُسْخَه، ولكنَّهم لا يملكون «أهليةً علميةً»

شرعيّة وعربيّة، تجعلهم يتعاملون مع «النّصّ» بعلمٍ وبيّنة، فضلاً عن دراسته، والتعليق عليه.

وهذا شأن الورّاقين قديماً، الذين يجعلون لهم «دُكَّاناً» في السُّوق، ويقومون بنسخ المخطوطات - بأجرٍ - لمن أراد، أو يبيعها لطلاب العلم بعد استنساخها. وأيضاً شأن نُسّاخ «دور الكتب» حديثاً، فإنّهم وُظّفوا لنسخ «المخطوطات» التي تكون على وشك التّلف، أو لاستخراج نسخةٍ أخرى منها ضمناً لحفظها وعدم ضياعها، وذلك قبل انتشار آلات تصوير «المخطوطات».

إنّ كثيراً من هؤلاء يُجيدون قراءة «النّصّ» باحترافية، ويُفرّقون بين المشرقي والمغربي، وخطّ النّسخ وغيره، وخصائص كلّ خطٍّ، وتاريخ كتابته، دون أن يكون لديهم «أهليّة علمية» لفهم ما ينسخون على وجه التفصيل؛ لذا فإنّهم ينقلون «المخطوط» كما هو بأخطائه وتصحيّفاتِه، وربما زادوا على أخطائه.

وفي المقابل نجد من المؤلّفين من يجيد دراسة الكتاب، والتعليق عليه، لتخصّصه في العلم، وكذا فهم مراد مؤلّفه، ولكنّه لا يجيد قراءة «النّصّ الخطّي» وكتابته، ومقابلته، ولا فهم الرموز المُستعملة في النّسخ الخطية.

لذا؛ نجدُ بعضَ طلبةِ العلمِ يُوكِلونَ إلى أناسٍ مختصين: نسخَ «المخطوط»، ومراجعتَه، ثم مقابلتَه بغيره، وإثباتَ الفروق، وصَفَه، ثم يقومونَ هُم بدراسة الكتاب والتعليق عليه وتخرجه، وفقِ خِطَّةٍ علمية، يُفصِّحون عنها في المُقدِّمة. ومن هُنا نستطيع أن نقولَ إنَّ لنسخِ «المخطوط» أهليةً، تختلفُ عن أهلية فهمه والتعليق عليه، فليس من استطاع قراءة «المخطوط» ونسخه، يستطيع دراسته والتعليق عليه، والعكس بالعكس، ويوجد من وفقه الله ﷻ وجمع بين الأهليتين.

والذي يهمننا - في هذا البحث - هو الكلام على «الأهلية العلمية» بوجهٍ عام، والتي لا بُد منها في مراحل العمل العلمي، حيث إنَّها شرطٌ لدخول الميدان العلمي تأليفاً وتحقيقاً.

المبحث الأول
[أنواع «الأهليّة العلميّة»]

يجب أن تكون «أهليّة علمية»، لكلّ مؤلّف أو مُحقّق، يُريد ممارسة الأعمال العلمية، ومن أجلّها التعامل مع «النص التراثي»، وأقدسه «النص الشرعي»، ومن ذلك التعليق على النَّصِّ، ودراسته، ومناقشة المسائل العلمية الواردة فيه، والاستدلال لها، ومقارنتها، والترجيح بينها، وتخريج الأحاديث، والكلام عليها سنداً ومتناً، وترجمة الأعلام، وبيان حال رواة الأحاديث، والتّثبت من الأحداث التاريخية ونقدها، ولاسيما ما له تعلق بسيرة النبي ﷺ، وأصحابه ﷺ.

وأرى أنّ لـ «الأهلية العلميّة» نوعين؛ وهما:

النوع الأول: الأهلية العلميّة العامّة.

النوع الثاني: الأهلية العلميّة الخاصّة.

فالتعليق على «النصّ» - مثلاً - يستلزم من المحقّق أن يكون على معرفة كافية بوجه عامّ ب: اللغة العربية، وبالعلم الذي يختص به «المخطوط» المحقّق، وهذا أدنى الواجب.

فلن يستطيع المحقّق تقويم النَّصِّ، وتصويبه، وتخطّته، واختيار اللفظ المناسب - عند الاختلاف - بين النُّسخ، مع التعليق على ذلك، ما لم يكن على معرفة برموز المخطوطات، وطريقة النُّسخ في النَّسخ، والإلحاقات، وعلى دراية باللغة العربية، ولاسيما معانيها وإعرابها.

كما أنّه لا يستطيع التعليق على النّصّ، من جهة: مؤاخذه المصنّف، أو موافقته، وبيان ما ذكره، والتعليق عليه، وتوثيقه، ما لم يكن على دراية بالعلم الذي كتّب المخطوط فيه، شرعيّاً أو تاريخيّاً...
وبناء على ذلك؛ أقول:

[النوع الأول: «الأهلية العلمية» العامّة]:

هي معرفة المحقّق بالعلوم الشرعية، والعربية، والتاريخية، بصورة كافية لقراءة النّصّ وفهمه، وهي ما يُعبر عنها اليوم بالثقافة العلمية العامة، ويجب أن تكون هذه «الأهلية» هي الحد الأدنى لمهارات «التحقيق»، فلا ينبغي ممارسة عمل «التحقيق» لمن لا يملك هذه «الأهلية»، لأنّ ذلك عبثٌ بـ «التراث». وقلّ مثل ذلك في المؤلّف؛ فلا يُقدم على التّأليف، إلا وهو مُستجمعٌ لهذه الأهلية العامة، في أدنى قدرها.

ولكن يزيد المحقّق على المؤلّف «أهلية» التعامل مع «النّص الخطّي».

[النوع الثاني: «الأهلية العلمية» الخاصّة]:

هي ما تُعرف - اليوم - بـ «التخصّص»، فلا يُقدم المحقّق على تحقيق مخطوطٍ في «التفسير»، ما لم يكن عارفاً - بالإضافة لما سبق في «الأهلية العلمية» العامة -

بعلم التفسير، ولا مخطوطٍ في «المصطلح»، ما لم يكن عارفاً بعلوم الحديث، ولا مخطوطٍ في تاريخ «الدولة العثمانية» ما لم يكن عارفاً بتاريخ هذه الدولة، وهكذا. ومثله المؤلّف؛ فلا يُقدم على الكتابة في موضوع، إلا وهو مُلمٌّ بأصوله، وقواعده، ومؤلفاته، ومناهج أصحابه فيها.

وما دَخَلَ علينا الغثُ من المؤلّفات والتحقيقات؛ إلا بسبب اقتحام جماعةٍ من المؤلّفين والمُحقّقين، ميدان البحث العلمي، وتحقيق التراث، لا يشك من رأى أعمالهم، أنّهم فاقدين لـ «الأهلية العلمية» الخاصة، وأحياناً العامة، وقد جلب هؤلاء علينا شرّاً كثيراً، وأعظمه ما كان في مجال الدين^(١).

وهناك أنواعٌ أخرى لأهلية المؤلّف والمُحقّق، تجبّبُ ذكرها؛ لاختصاص هذا البحث بـ «الأهلية العلمية» فقط؛ ومنها:

١. الأمانة:

فلا بد للمؤلّف والمُحقّق، أن يكون أميناً فيما يُؤلّف أو يُحقّق، فلا يكذب، ولا يغش، ويعزو الفائدة لصاحبها، ولا يسرق جهود الآخرين وينسبها لنفسه.

٢. الأخلاق:

(١) سيأتي في المبحث الخامس (ص ٥٨)، بيان أثر دخول هؤلاء مجال «الإنتاج العلمي».

فلا بد للمؤلف والمحقّق، أن يتمتّع بالخلق العلمي الرّاقى، والذوق الأدبي الرفيع، في أثناء صياغة كتابه، أو كتابة تعليقاته؛ فعليه أن يتأدّب مع العلماء، والمصلحين، والدعاة، ولو اختلف معهم، فالاختلافُ شيءٌ، والسبُّ والقذفُ شيءٌ آخر، ولا تلازم بينهما.

وقد رأينا اليوم في «الميدان العلمي» من المؤلّفات والتحقيقات، ما يؤكد وجود: الكذبة، والمدلّسين، والسُّراق، وقليلي الحياء والمروءة، ويزداد الشُّرّ حين يكون حاملاً لمعتقدٍ فاسدٍ.

المبحثُ الثاني

[دوافعُ فاقدِي «الأهليّة العلميّة»]

تُوجد عدة أمورٍ دفعَتْ فاقدي «الأهلية العلمية»، للدخول - بجرأة - إلى «الميدان العلمي»، إمّا عن طريق التأليف والتحقيق، وإمّا عن طريق «وسائل التواصل الاجتماعي»، وسأذكرُ أهمَّ هذه الدوافع لكلِّ منهما.

[أولاً: الدوافع الخاصة بالتأليف والتحقيق]:

١ - كثرة المطبوع من المصادر المراجع العلمية، وتوفّره.

في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، كان هناك شحٌّ في المصادر والمراجع العلمية المطبوعة، لقلّة المطبوع منها، ولرداءة بعض المطبوعات، وعدم احتوائها على فهارس علمية دقيقة، وقلّة المطبوع من «فهارس المخطوطات»، وندرة ما طُبِع منها.

لذا؛ لم تكن المصادر والمراجع متوفرة بين أيدي المؤلّفين والمحقّقين، زيادة على كون من يشتغل بالتأليف والتحقيق - عادةً - من ذوي المال المحدود، وكان العلماء، والمؤلّفون، والمحقّقون، يعانون في سبيل الحصول على صورة مخطوط، أو كتابٍ نادر، وقد لا يجدون.

أمّا اليوم، فقد أصبح الحالُ مُختلفاً تماماً، وتوفّر المطبوع من المصادر والمراجع العلمية المطبوعة، وبشكلٍ كبيرٍ، حتى أصبح للمؤلّف والمحقّق - عند طلب كتابٍ - عدة خيارات متاحة (عدة طبعات)، وكلها مُفهرسة.

٢- توفّر المصادر والمراجع العلمية على «المواقع الإلكترونية».

وهذه ثمرةٌ لأمرين: أولهما ما سبق من كثرة المطبوع وتوفره، والثاني الثورة التّقنيّة في مجال «الاتصال»؛ لذا نجد - اليوم - على شبكة «الإنترنت» مُصوّراتٍ لعشرات الآلاف من المصادر والمراجع العلميّة المصوّرة، العامّة والمتخصّصة، بأنواعها: المخطوطة، والمطبوعة، والنادرة، والمحظورة.

وقامت: المكتبات الوطنية، والعامّة، والجامعية، ودور المخطوطات، وكافة المؤسسات والمراكز والكراسي العلميّة والبحثية، بتأسيس مواقع إلكترونية خاصة بها، لخدمة للمؤلّفين والمحقّقين، وسارعت «دور النشر» التجارية إلى إنشاء مواقع لها، تنشر فيها الجديد من مطبوعاتها.

٣- توفر المصادر والمراجع العلمية بلا مقابل.

من فواتح هذا العصر الشبكة العنكبوتية «الإنترنت»، وقد احتسب جماعاتٌ وأفرادٌ في تصوير المصادر والمراجع العلمية، المطبوعة، والمخطوطات، وفهارس المخطوطات، وقاموا برفعها على مواقع إلكترونية، وهي بعشرات الآلاف من العناوين: الشرعية والعربية والتاريخية...

فأصبحت المصادر والمراجع العلميّة، وبمختلف طبعاتها، في متناول أيدي الناس، مجاناً بلا مقابل، وقد كان المأل - قبل سنواتٍ - عائقاً عن شرائها، بنسختها الورقية، للكثير ممن اشتغلوا بالتأليف أو التحقيق.

ومع سَعدي بهذا الأمر، واستفادتي من ثمرته؛ إلا أن لي تحفظاً على رفع هذه المراجع والمصادر دون إذن أصحابها؛ حرّمة ذلك^(١).

وأيضاً قامت بعض الدُّول بطبع وتوزيع عشرات الآلاف، من المؤلّفات والتحقيقات، مجاناً على أهل العلم، وزاحمهم من لم يكن من أهل العلم، فأخذ منها بحظٍ وافٍ، وكذا الحال في المؤسّسات الوقفية، التي أضحت تُقدّم إنتاجاً علمياً مدعوماً بشكلٍ، لم نكن نحلم به فيما مضى.

٤ - وجود العديد من المواقع العلميّة الإلكترونيّة.

(١) الاعتداء على المؤلّفات والتحقيقات (ذات الحقوق المحفوظة)، بتصويرها ورفعها على المواقع الإلكترونيّة، فيه انتهاكٌ لحقوق الملكية الفكرية، وهو فعلٌ مجرّم، أقرّ ذلك العلماء في إطار «المجامع الفقهيّة»، وفُرادي.

ومن أراد احتسابَ تصويرِ كتابٍ، ورفعهِ على «الإنترنت»؛ فعليه الاستئذان من صاحب الحقّ، وهو: المؤلّف، أو المحقّق، أو النّاشر، وخلاف ذلك محرّم، واعتداءً على ملك الغير.

تفاعل - اليوم - المهتمون بالعلم، مع شبكة «الإنترنت»، وأنشأوا الكثير من المواقع والمنتديات العلمية، وأصبح الجميع يُناقش «طرق التأليف»، و «مناهج البحث» و «أصول التحقيق»، والأحكام، وأصولها، وأدلتها، وتعليقاتها، وأصبح لبعض المواقع مخزون علمي ثرٍ، يتوزع بين: مقالاتٍ، ومناقشاتٍ. ولا شك أن هذه الدوافع الأربعة السابقة، قد جعلت فاقدي «الأهلية العلمية»، يتجرؤون على خوض غمار التأليف والتحقيق، ومناقشة مسائل من «أصول الدين»، ولو من غير سابق خبرة، ولو لم يكونوا أهلاً لذلك، ولا سيما أئها - باستثناء أولها - متوفر بدون مقابلٍ.

٥ - استعجال الإنتاج العلمي، مع حُبِّ الظهور والشهرة.

هذا داءٌ خطيرٌ، قصم ظهور أناسٍ لم يشتدَّ عودُهم في العلم، راموا الارتفاع ولما يأسسوا بعد؛ فظلموا أنفسهم، وظلموا ثراث أمّتهم، ولك أن تعجب حين ترى لبعض هؤلاء أتباعاً، انبهروا لمجرد رؤية السواقي، فجثوا عندها ولازموها، ففاتهم الوصول إلى البحار، والأخذ منها. ولهذا الداء مادةٌ تصلح لأن تُفرد بكتاب، يُضحك ويُبكي. يقول العلامة د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ ت (١٤٢٩ هـ):

(من سماجتهم البدأ إلى التأليف في أوائل الطلب، ثم هو يرسم على طرته: تصنيف أبي فلان... سامحه الله وغفر له ولو لديه ولمشاينحه، وأعرف منهم من لم يدرس على شيخ، ولكن هذا من شدة التيه، والبأو والتمشيخ)^(١) .هـ

قلت: عندما دخل هؤلاء المجال العلمي، لم يكن لديهم إحساسٌ بعظم المسؤولية الدنيوية والأخروية، ولم يُقدِّروا أهمية هذا الأمر، وخطورته، وما يحتاج إليه من عقولٍ وأدواتٍ وخبراتٍ؛ وهو داءٌ عُظالٌ أصاب قومًا، فأساؤوا لأنفسهم، ولأنفسهم قبل ذلك، نسأل الله العافية.

٦ - صعوبة «الرقابة السلطانية»، على «النص التراثي».

في ضوء الإقبال الكبير على «الميدان العلمي» تأليفًا وتحقيقًا؛ فإنه أضحى من الصعوبة مراقبتها كلها، أو حتى نقدها كلها، ولاسيما إذا علمنا أن الظروف التي تمرُّ بها أمتنا اليوم، أكبرُ وأجلُّ من مجرد مراقبة كتاب! حتى أوشكت «الرقابة» أن تكون مُنعدمة أحيانًا، ما لم يكن الكتابُ يمسُّ السلطان.

فلا تكاد تجد من يُجاسب هؤلاء المؤلفين والمحققين، أو من يُوقفهم عند حدِّهم، نصرَةً لـ «التراث»، وضعفُ «الرقابة» ساعد فاقدي «الأهلية العلمية»

(١) «التعاليم وأثره على الفكر والكتاب» [مطبوع ضمن: «المجموعة العلمية» (ص ٥٨)].

على السطو على «تراث» أمتهم، ثم المتاجرة به، بعد أن عبثوا به، و «مَن أَمِن العقوبة أساء الأدب».

ولولا وجود مُحسبين هنا وهناك، يتحدّثون عن أخطاء المؤلّفين والمحقّقين في مقالات منشورة، وربما وصل بعضها لجهات مُختصة، فأوقفت الكتاب = لكان الشّر في الباب أشدّ مما نرى.

٧ - الرغبة في التجارة عبر بوابة العلم.

عندما شاهد فاقدوا «الأهلية العلمية» المكاسب الكبيرة، المادية والمعنوية، التي جناها: المؤلّفون والمحقّقون والناشرون؛ سارعوا إلى ولوج هذا الباب، ولو لم يملكوا الإذن بدخوله، طمعاً فيما فيه من مكاسب.

لذلك؛ أصبحت - اليوم - أبواب: التّأليف، والتحقيق، والفتوى الشرعية، والنقد العلمي، مُشرعةً للأقزام، والمجاهيل^(١)!

٨ - سهولة الاعتماد على الغير.

الاعتماد على الغير في مجال الأعمال العلمية، كان موجوداً من قديم^(١)، وحتى اليوم، ولا حرج فيه بضوابط، ومَن مارس مهام التّأليف والتحقيق، وما فيها

(١) سيأتي في المبحث الخامس (ص ٥٨)، مزيداً من البيان، حول أثر فاقد «الأهلية العلمية».

من: بحث، ودراسة، ومناقشة، وتعليق، وما يتبعها من: فهرسة، وتنضيد حروف، ثم مراجعة، وتصحيح؛ علم مدى الاحتياج للمساعدة، وأهمية الاعتماد على الغير، سواء في العمل العلمي (الموضوعي)، أو الأعمال المساندة له (الشكلية).

ولكن اليوم بعد قيام «المكاتب العلمية»، لتحقيق التراث، وإعداد البحوث والدراسات، والرسائل العلمية، وبحوث الترقية، وهي «معامل بشرية» متكاملة، يتم التعاقد معها على العمل العلمي بطريقة «تسليم مفتاح»^(٢)!

فلما كثرت ووجدت في كل مكان، تجرأ فاقدوا «الأهلية العلمية» على دخول «الميدان العلمي»؛ لوجود من يؤلف، ويحقق، ويبحث لهم.

ومن هذا الباب؛ وسيلة دنيئة، فيها تسلط وإيذاء، بقلة مروءة، وصفاقة وجه، وهي اعتماد أستاذ الجامعة على طلابه، واستغلال سلطته كأستاذ يملك

(١) وانظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (٢/ ٦٧٥، ٦٧٦)؛ لترى كيف استفاد شيخه الحافظ ابن

حجر رَحِمَهُ اللهُ مِنْ تَلَابِهِ، فِي إِنْجَازِ شَرْحِ الْعَظِيمِ: «فَتْحِ الْبَارِي».

(٢) بمعنى قيام «مكتب التحقيق» بـ «العمل العلمي» من أوله إلى آخره، ثم يُسَلَّمُ مَنْ تَلَبَهُ، لِيَضَعَ اسْمَهُ عَلَيْهِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ دَوْرٌ يَتَجَاوَزُ دَفْعَ الْأُجْرَةِ.

درجاتٍ وحرمانًا، ونجاحًا ورسوبًا، فيرغم طلابًا مُتميّزين، على كتابة بحوثٍ،
بمواضيع مختلفة؛ ليكّد هو منها، ويترقّى، ويُشارك بها في المؤتمرات، يُباهي بها،
وهو مُتسلّقٌ على ظهر طالبٍ ضعيفٍ، أرهبه أستاذه بسيف الدرجات.
ولو كان هذا الأستاذ الجامعي - وكذا غيره ممن يلجؤون للمكاتب العلمية -
ذا «أهلية علمية»، لما فعل فعلته هذه، ولعمل بنفسه، ولكنه يعلم أنّ «فاقد
الشيء لا يعطيه».

[ثانيًا: الدوافع الخاصة بـ «وسائل التواصل»]^(١):

لا يمكن إحصاء أعدادِ فاقدِ «الأهلية العلمية»، المتواجدين على «وسائل
التواصل»، لكثرتهم وتنوعهم، وخفاءِ أسماءٍ كثيرٍ منهم، واختلاف بلدانهم،
وخفاء كثيرٍ منها، ولكنك تعرفهم بضعف الصياغة، وإتقان الثرثرة، والمراوغة
بعيدًا عن محل النزاع.

(١) الأصل أنّ البحث منحصرٌ في مجال التأليف والتحقيق، ولكن أدرجت الحديث عن «وسائل
التواصل» لبالغ أثرها، ولأنّ المؤلّفات والتحقيقات أضحّت تُنشر فيها.

وفي مرّاتٍ كثيرة، لا تكاد تطلّع على كتابٍ - أو مقالةٍ - لعالمٍ أو طالبٍ علمٍ، إلا وترى من يأتي من هنا وهناك، ليعلّق عليها، ويكتب المقالات الطويلة فيها، ويأتي بما يُنادي على جهله، وينم عن حقه أحياناً.

وفي مرّاتٍ كثيرة لا يخلوا النّقْدُ والتعليق من سبٍّ وشتمٍ، وغمزٍ ولمزٍ، وجرحٍ وتعديلٍ، وطعنٍ في الدّيّانة والعدالة، والاتهام بالعمالة، واستعداد الراعي والرعية. وفي بعض السّجلات لا تشك أنّها تصفية حسابات قديمة بين تيارات فكرية، ومناهج دعوية، بل وصل الأمر إلى النيل من أعراض العلماء، وطلبة العلم، وإسقاط هيبة ولي الأمر، والمروق من ولايته.

يحدثُ كلُّ ذلك في صراعٍ بغيضٍ يلبس (زوراً) لباس المناقشات العلمية، وإبداء وجهات النظر، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولو كانوا ذو «أهلية علمية»، و «أخلاقية» لما صدر عنهم هذا البلاء!

ومما شجّعهم على ولوج باب العلم، بجرأةٍ عجيبة، ولو لم يكونوا من أهله؛ عدة دوافع، هي امتدادٌ لما تقدّم^(١)، فمنها (إضافة لما سبق):

١ - مجّانية هذه «الوسائل» التّقنيّة المعاصرة.

(١) أقصد الدّوافع الخاصة بالتأليف والتحقيق، فبينها عمومٌ وخصوصٌ.

٢ - سهولة استخدامها، والتعامل معها، دون الحصول على شهادة علمية، أو دورة تقنية، أو ترخيص قانوني.

٣ - إمكانية الظهور بمعرفات وهمية، تجمع بين الشخصية المجهولة، والصورة المزيفة، والعلم المنقوص، فلا يُعرف من الكاتب، ولا محل إقامته، فضلاً عن معرفة ماهيته العلمية، ومدى تأصيله العلمي.

لذلك؛ نجد اليوم أن غير العدول، والمجاهيل، والضُّعفاء، يطرحون آراء علمية، ويُناقشون العلماء، وطلبة العلم، ويتقدونهم، بلا حسيب ولا رقيب، ومن يرى مشاركاتهم على «وسائل التواصل»؛ عَلم أن كثيراً منهم فاقد لـ «الأهلية العلمية»... لقد أصبحنا في زمنٍ تطاول فيه الأقرام على العمالقة!

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

[مَظَاهِرُ فَاقِدِي «الأهليَّة العلميَّة»]

مما سبق عرفنا معنى «الأهلية العلمية»، وأنواعها، ودوافعها، فناسب أن نعرف مظاهرها، وقديماً قيل: «فاقد الشيء لا يعطيه»، وسأكتفي بذكر أبرزها. فمن أبرز مظاهر فاقد «الأهلية العلمية»:

١ - الاعتماد على الطبقات السابقة.

فاقد «الأهلية العلمية» لا يعرف فنّ التعامل مع النص التراثي «المخطوط»؛ فتراه يعتمد بشكل كامل - في تحقيق الكتاب على طبعة سابقة، ولو كانت سقيمة، أو التلفيق بين عدة طبعات، دون الرجوع إلى أصول خطية. وتعجب حين يقول: (أكملت النص، وصوّبت الخطأ، وقوّمت العبارة). فكيف يفعل ذلك، دون وجود أصول الكتاب الخطية؟! وهل يصلح - في كل الظروف - ترقيع الكتاب من كتب غيره؟!!

لذا؛ تجد عندهم توارث الخطأ والوهم، من السابق إلى اللاحق.

ومنهم ذو صفاقة وجه، وقليل حياء؛ يحصل على مصوّرات اللوحة الأولى والأخيرة للمخطوط، ويضعها في مقدمة تحقيقه، ليوهم القراء أنه اعتمدها، مستحلاً الكذب ليروج بضاعته بالحرام، وحين تقابل أول الكتاب وآخره بما أرفقه من نماذج خطية؛ لأيقنت كذبه وغشه للمسلمين، فليته - على الأقل - التزم

بمقابلة أول الكتاب وآخره، بما وضع صورته في مقدمة تحقيقه، ولكن (إلا... أعيت من يداويها)^(١).

٢ - التعدي على «النص التراثي»، بغير وجه حق.

يقوم بعضهم - في أثناء نسخ «المخطوط» ومقابلته - بحذف الكلمة التي لم يتبين له رسمها، وهذه جراءة قبيحة، وتعد محرم على «النص التراثي». أما ما يحدث للنص - في أثناء التحقيق - من تحريف وسقط، للجهد بقراءة «المخطوط»، ونسخه، ومقابلته، فأكثر من أن يمثل له.

ومن هذا الباب: التعليق على «النص التراثي»، بما يحرفه عن المعنى الحقيقي له، إما جهلاً بالمعنى الحقيقي، وهذا من عمل فاقد «الأهلية العلمية»، وإما قصداً ليستدل لمعتقد الفاسد، وهذا من عمل أهل «الأهواء والبدع»، وقد تخصص في المسلك الثاني أقوام.

٣ - الاتكالية العلمية، والعجز البحثي.

إن فقد «الأهلية العلمية»، يورث الشخص خملاً وكسلاً، لأنه يعلم حقيقة علمه، ويعلم أن قيامه بالعملية البحثية بنفسه، مضيعة لوقته، لعدم امتلاكه آلة

(١) سيأتي مثالان على ذلك، في المبحث المختص بالتطبيقات (ص ٥٢ - ٥٥).

البحث وأدواته؛ فتجده - في عمله - مُعتمداً على غيره، مُتّكلاً عليه. ففي مجال «الحديث» مثلاً، تراه يعتمد - كُلياً - في تخريج الأحاديث، وتتبع طرقها، وعزوها لمصادرهما، والحكم عليها تصحيحاً وتضعيفاً، على الأعمال الموسوعية للمعاصرين؛ كأعمال: ناصر الدين الألباني وشعيب الأرنؤوط رَحِمَهُمُ اللهُ، دون أن يُكلّف نفسه الوقوف على المصادر الأصلية للحديث. وكذا اعتماده على ما يُكتب في «الإنترنت» من بحوثٍ ومقالاتٍ، وما يجده في البحوث والدراسات المعاصرة، دون مراجعة المصادر الأصلية.

٤ - سرقة جهود الآخرين.

السرقَة العلميّة أختُ السرقَة الماديّة، غير أنّها لا قطع فيها^(١)! لذا؛ تمادى فيها أقوامٌ، وتخصّص فيها آخرون، وقد احترف بعضهم الصناعة، واتخذها حرفةً يتكسّب منها، بحجةٍ - قبيحة فجّة - وهي أنّه لا حقوق في العلم،

(١) كان الشّاعر هَمّام التميمي - الفرزدق - ت (١١٠ هـ)، إذا تحدّث عن «سرقَة الشّعْر» يقول:

(صَوَّالُ الشّعْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صَوَّالِ الْإِبِلِ، وَخَيْرُ السَّرْقَةِ مَا لَمْ تُقَطَّعْ فِيهِ الْيَدُ) ١. هـ

انظر: «المَوْشَح في مآخذ العلماء على الشّعراء» (ص ١٣٥).

وبعضهم تسلّط على «الرسائل العلمية» القديمة، التي نسيها أصحابها،
وجحدوها، بمجرد نيلهم الشهادة، فأخذها غنيمة باردة، ونسبها لها.

٥ - عدم الثقة في العمل بعد نهايته.

يحرص فاقد «الأهلية العلمية»، على قيام أحد الكبار والمشاهير، بالتقديم
لإنتاجه العلمي، للترويج له؛ وذلك لعدم ثقته في أعماله، ولمعرفته حقيقتها،
ولمدارة سواتها، ولعلمهم بأن تقديم الكبار لأعمال الصغار تزكية لها^(١).
وبعض من لا خلاق لهم من المقدمين، يطلب نسبة من أرباح العمل
العلمي، لقاء وضع اسمه مُقدماً له، لأن اسمه - بزعمه - أصبح «ماركة»!



(١) مع علم بعض الكبار، بأهمية التقديم للأعمال العلمية، ولاسيما لمن هو في مثل قامتهم، وأنّ
تقديمهم للعمل تزكية له، ولصاحبه، وحثّ على شرائه، إلا أنّهم يُصرّون - أحياناً - للتقديم
لصاحب العمل مجاملةً، وإذا اتضح - فيما بعد - أنّ في العمل خللاً، وتوجّه النقد إليه، ونُوقش
في مضمون الكتاب؛ أجاب - ببرودٍ - بقوله: (أنا لم أقرأه). إذاً علاماً قدّمت له؟!

المبحث الرابع
[تطبيقات على فقدان «الأهليّة العلميّة»]

[تمهيدٌ: حول الأخطاء في الإنتاج العلمي، وأشدّها]:

كُلُّ طَالِبِ عِلْمٍ مُتَابِعٍ لِمَا يَصْدُرُ مِنْ مُؤَلَّفَاتٍ وَتَحْقِيقَاتٍ، لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَفَ عَلَى بَعْضِ الْأَعْمَالِ، تَوَلَّاهَا فَاقْدُرَ «الأهلية العلمية»، سواءً عثر على الخلل بنفسه، أو نبّهه وأرشده عليه أحدٌ.

وأشدُّ ما يكون الخلل، وأعظم ما تكون المصيبة، حين يشتغل فاقد «الأهلية العلمية» تأليفاً وتحقيقاً، بمسائل العقيدة، ورأسها التوحيد، فيأتي بما يخالف «الكتاب» و«السنة»، وعمل خير الأمة ﷺ، والعجيب أن نصوص مسائل العقيدة واضحة ظاهرة، لا تحتاج إلى بيان، أو شرح، أو تأويل، يكفي فيها (أمرؤها كما جاءت).

لذلك؛ نجد أن عقائد العجائز والعوام، أصح من عقائد «المتكلمين»، مع ما عند «المتكلمين» من علمٍ واطلاعٍ؛ لأنَّ العوام تمسكوا بظاهر النصوص، التي خاطبهم بها الله ﷻ ورسوله ﷺ، ما لم يفسد عليهم دُعاة الظلالة عقيدتهم، بمحاضراتٍ، ودروسٍ، ورسائلٍ، ومُختصراتٍ، تلقفوا ما فيها من كلام متأخرين، وقالوا للناس هذه عقيدة «الأمر الأول».

وفي هذا المبحث سأذكر بعض التطبيقات التي تؤكد على الأثر السلبي الذي يتركه المؤلف والمحقق، حين يمسك القلم، ويتناول «المخطوط»، وهو لا يُحسن

الفنّ الذي يعمل عليه.

[المثال الأول: كتاب «المنهاج في ترتيب الحجاج»^(١)]:

لمُحقّق الطبعة المعنية شأنٌ غريبٌ في تراجم الأعلام الواردين في النص؛ يدلُّ على أنه ليس ذو «أهليّة علمية» خاصة بتراجم الصحابة، وأخبارهم وتاريخهم، وطرق توثيقهم من المصادر المختصة، وكذا غيرهم من الأعلام.

وسأكتفي ببعض الأمثلة فقط، وبها يتأكد كلامي:

١ - الطعن في الصحابة ﷺ بجهالة.

قال المُصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

(لا يجوز بيع الأعيان الغائبة بالصّفة؛ بما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لحكيم بن

حزام: ((يَا حَكِيمُ لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ))...^(٢) ا.هـ

فوضع المُحقّق حاشيةً على الصّحابي الجليل حكيم بن حزام ﷺ، قال فيها:

(في «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ترجمة ١٣٩٣) نقلاً عن أبي حاتم:

((متروك الحديث)). وعن البخاري: ((مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرَى الْقَدْرَ))^(١).

(١) «المنهاج في ترتيب الحجاج» لأبي الوليد الباجي رَحِمَهُ اللهُ ت (٤٧٤هـ)؛ ت. د. عبد المجيد تركي.

(٢) «المنهاج في ترتيب الحجاج» (ص ١٠٠).

وعن هذا الصّحابي ابن أخي خديجة [رضي الله عنها]، زوجة النبي ﷺ، والذي أسلم «عام الفتح»، انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ١، ص ١٩٤، و ٥١٢)، وانظر أيضًا: «الاستيعاب» (ج ١، ص ٣٦٢ - ٣٦٣، و ٥٣٥)، حيث خصّه ابنُ عبد البر ببيانٍ مُسهبٍ نسيبًا، والذي نُضيفه منه إلى ما سبق:

أنّه كان من «المؤلّفة قلوبهم»، وأنّه تُوِّفِّي سنة: (٤٥)، عن سنِّ عالية) ١. هـ
قلت: تأمل كيف يبحث هذا المحقّق عن ترجمة الصّحابي الجليل، الشّهم الكريم، المعمر، السيّد المطّاع: حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي رضي الله عنه وعن أبيه، وهو سيّد من سادات قريش، ومن وجوهها، ومولودٌ في جوف «الكعبة»، وابن أخي أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، وصديق رسول الله ﷺ قبل البعثة = يبحث عنه في كُتب «المجروحين»؟! ويترجم له منها؟! ويطعن - بالنقل - في روايته، وفي عقيدته؟! -

فهل كُتب المتكلم فيهم بجرح ك: «الكامل» لابن عدي، و «الميزان» للذهبي، و «لسانه» للحافظ، من مظان تراجم الصحابة العدول الثقات رضي الله عنهم؟! -

(١) إلى هنا انتهى كلام ابن حجر، وبعده كلامُ المحقّق، وميزتُ بينهما بعد الرجوع إلى «اللسان».

ثم إنَّ كلامَ الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان على رايِ اسمه: حَكِيم بن خِذَام، أبي سُمَيْرٍ، الذي يروي عن علي ابن جُدعان، وسليمان الأعمش، وروى عنه القواريري، ومرحوم العطار، وهو صالحٌ، مُتَكَلِّمٌ فيه، ولكن تحرّف اسمه في «اللسان» [ط. الهندية]، وهي مُعْتَمَدُ المُحَقِّقِ في إحيائه^(١)، فكَتِبَ فيها: (حكيم ابن حزام)؛ فانغرَّ بذلك المُحَقِّقُ، ووقع فيما وقع فيه.

ولكن هذا «التحريف» لا يُبرِّرُ الخطأ الكبير، الذي وقع فيه المُحَقِّقُ، ليس لأنّه كان يجب عليه الرجوع إلى طبعة سليمة من «اللسان»، أو إلى كتب «الجرح والتعديل» الأخرى^(٢)، ليتأكد من صحة الاسم، كلا؛ ولكن شتان بين رايِ مجروح، مُتَكَلِّمٌ في روايته وعقيدته، وبين أحد الصّحابة الذين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا لَهُ [التوبة: ١٠٠].

(١) وحال هذه الطبعة لا يخفى على من لديهم «أهلية علمية خاصة» بعلم رواة الحديث. وقد تم كتابة اسم الرّاي على الصّواب، في الطبعة المُحَقَّقة اللاحقة [٢٦٠ / ٣] ت. أبو عُدة]، علماً بأنَّ التحريف في اسم الرّاي ظاهرٌ، ولو لم يُصحح، بما تضمّنته الترجمة.

(٢) وقد وردَ اسمه على الصّواب في الكتب الأخرى؛ منها: «الجرح والتعديل» [٢٠٣ / ٣]، و«ضعفاء العقيلي» [٣١٧ / ١] ت. قلججي]، و«الميزان» [٥٨٥ / ١]، وغيرها.

فكيف لم يتميز له الأمر؟!

ثم إنه مع هذه الحاشية الطويلة والغريبة؛ غفل عن أمرٍ لازمٍ في مثل هذه الأعمال العلمية، وهو تخريج الحديث، وتوثيق موضع وروده. وإن كان المحقق فاقد «الأهلية العلمية» الخاصة بالعلم بكتب تراجم رواة الحديث، وأحوالهم من طبقات الصحابة إلى طبقات رواة الكتب المسندة، فهل هو فاقد «الأهلية العلمية» الخاصة بالعلم بأحوال الصحابة رضي الله عنهم، وديانتهم، وعدالتهم، وروايتهم.

٢- توثيق تراجم الصحابة رضي الله عنهم من مصادر أجنبية.

قال المصنف رحمته الله:

(يُرِيدُ بِهِ سُنَّةُ أَبِي بَكْرٍ... بِمَا رَوَى أَنَسٌ: أَمْرٌ بِبَلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ...) (١) ١هـ.

فوضع المحقق على هذا النص ثلاث حواشٍ.

الأولى: على اسم الصديق الجليل أبي بكر رضي الله عنه، قال فيها:

(عن ثاني الخلفاء الراشدين (١٣هـ)، من المفيد أن نحيل علي: E.I.2 مقال

W.Montgomery Watt) ١هـ.

(١) «المنهاج في ترتيب الحجاج» (ص ٨٨).

والثانية: على الصحابي الجليل: أنس بن مالك رضي الله عنه، قال فيها:
(أبو حمزة، من أشهر المحدثين، وأغزرهم روايةً، انظر عنه في: E.I.2 مقال
A.J. Wensinck [J. Robson]، وشجرة النور (١/ ٤٤) ضمن من يروي
عنهم مالك^(١) ا.هـ

والثالثة: على الصحابي الجليل: بلال بن رباح رضي الله عنه، قال فيها:
(الصحابي ومؤذن الرسول ﷺ)، تُوفّي في ما بين (١٧ و ٢١هـ)، انظر عنه
في: E.I.2 مقال (W.Arafat) ا.هـ

وتجدُ مثل ذلك في كثيرٍ من الأعلام، سواء الصحابة رضي الله عنهم، أو غيرهم.
فمن الصحابة رضي الله عنهم: عائشة بنت أبي بكر، وعبدالله بن عمر، وحفصة بنت

(١) لم يرو الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه عن الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه، ولم يلتقيا أصلاً،
وقد تُوفّي أنس في السنّة التي وُلِد فيها مالك، وهي (٩٣هـ)، كما في: «سير أعلام النبلاء»
(٨ / ٩٤). ثم إنَّ الشيخَ مخلوفاً لم يقل في كتابه «شجرة النور الزكية» عند ترجمة أنس
(١ / ٤٠)، أنَّه أحدٌ من يروي عنهم مالك، ومُراده بالطبقات الأولى أئمة الدين؛ لذا ابتدأ
بترجمة النبي ﷺ، ثم تبعه بترجمة الصحابة رضي الله عنهم، ثم التابعين، ليصل إلى طبقات المالكية.
والعجيبُ أنَّ متهج مخلوف في كتابه، وعلى شهرته عند قومه؛ قد فات هذا المحقّق المعني بالنقد؛
مع أنَّه «مالكي المذهب»، وله أبحاثٌ ومؤلفاتٌ وتحقيقاتٌ، حول «المذهب المالكي».

عمر، والبراء الأنصاري، ومارية القبطية^(١)، وخالد بن زيد الأنصاري، وأبو بكرة الثقفي^(٢).

ومن غيرهم: حاتم الطائي، وأبو العباس الثمالي، وأبو ثور الزبيدي^(٣). قلت: من عجائب هذا المُحَقِّق أَنَّهُ - وهو يُحَقِّقُ كِتَابًا عَرَبِيًّا شَرِيعًا - حين توثيق تراجم الصحابة رضي الله عنهم، يترك الكتب المختصة بتراجمهم ك: «الاستصحاب» لابن عبد البر، و«أسد الغابة» لابن الأثير، و«الإصابة» لابن حجر، وعامة كتب «التاريخ الإسلامي»، و«التراجم»، و«الطبقات»، المتقدمة والمتأخرة،

(١) وفي ترجمتها قال المُحَقِّقُ بعبارة جافَّة: (سريَّة محمد)! فلم ينعتَه بـ (رسول الله)، ولم يُصلِّ عليه حتَّى، ولم يذكر عنها رضي الله عنه غير أَنَّهَا (سريَّة) للنبي صلى الله عليه وآله، مع أَنَّهَا أسلمت قبل تسرِّي رسول الله صلى الله عليه وآله بها، وهي أُمُّ ولده إبراهيم صلى الله عليه وآله، وكانت حسنة الدِّين، وخليفتنا رسول الله صلى الله عليه وآله: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يصلانها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، وصَلَّى على جنازتها عمر رضي الله عنه، وكان يحشر الناس لشهودها، برًّا برسول الله صلى الله عليه وآله، وبها، ودُفِنَت بالبقيع، وكانت بيضاء جَعْدَةً جميلةً، فرضي الله عنها وأرضاها.

انظر: «الطبقات الكبرى» (١/١١٠)، و(١٠/٢٠١)، و«الإصابة» (١٤/١٩٥).

(٢) انظر: «المنهاج لترتيب الحجج» (ص ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٤، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٣١)، على التوالي.

(٣) انظر: «المنهاج لترتيب الحجج» (ص ٧٦، ٩٣)، على التوالي.

ويذهب للمقالات والكتب الأجنبية، وكذا غيرهم من أعلام السلف. وقد أكثرت من التمثيل؛ ليُعلم أنّ هذا منهجٌ لديه، ولم يكن لتراجم مُعينة لحاجةٍ اقضت ذلك، وهذا إخلالٌ بالحدّ الأدنى لـ «مناهج التحقيق العلمي».

٣- الجهل بما لا يُعذر بجهله.

أ- قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

(جواز إخراج البرّ في صدقة الفطر؛ بما روى ثعلبة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ...))^(١) ١هـ.

ثم أتى المحقّق ليضع حاشيةً على الرّأوي ثعلبة؛ يقول فيها:

(لم نهتد إليه؛ لكثرة من يحمل هذا الاسم المفرد، ويذكر منهم ابن حجر ثلاثة: ثعلبة بن عبّاد العبدي البصري، وثعلبة بن مُسلم الخثعمي الشامي، وثعلبة بن يزيد الحماني الكوفي.

انظر: «لسان الميزان» الجزء السابع، ص ١٨٧، أرقام: ٢٤٨٤، و ٢٤٨٥، و ٢٤٨٦ (١هـ).

(١) «المنهاج في ترتيب الحجّاج» (ص ٩١).

قلتُ: مَالِ هَذَا الْمُحَقِّقِ وَمَالِ «اللِّسَانِ»، الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ مَشْهُورٌ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(١)، وَلَوْ كَلَّفَ نَفْسَهُ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ، بِاعْتِبَارِهِ مَصْدَرَ الْحَدِيثِ، وَاکْتَفَى بِذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الْأَدْنَى لِلْبَحْثِ عَنْ هَذَا الرَّاويِ = لَوْجِدَ:

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَسَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّعْمَانَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ مُسَدَّدٌ: عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ، عَنِ أَبِيهِ، وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، أَوْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ...»).

إِذَا هُوَ مِنْ «رِجَالِ السُّنَّةِ»؛ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ رِجَالِ: «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمَزْيِيِّ، وَ «تَهْذِيبِهِ» لِلذَّهَبِيِّ، وَ «تَهْذِيبِهِ»، وَ «تَقْرِيْبِهِ» لِابْنِ حَجْرٍ، وَغَيْرِهَا، زِيَادَةٌ عَلَى كِتَابِ «رِوَاةِ الْحَدِيثِ» الْمُتَقَدِّمَةِ، وَحَيْثُ قِيلَ بِأَنَّ لَهُ صُحْبَةً، فَهُوَ مِنْ رِجَالِ: «الْإِسْتِصْحَابِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ «أُسْدِ الْغَابَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ، وَ «الْإِصَابَةِ» لِابْنِ حَجْرٍ، وَهُوَ مُتَرَجِّمٌ فِي كُلِّ مَا سَبَقَ، وَلَيْسَ لَهُ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ^(٢).

أَقُولُ: لَوْ أَنَّ هَذَا الْمُحَقِّقَ - الْمَعْنَى بِالنَّقْدِ - فَعَلَ الْحَدَّ الْأَدْنَى لِلْبَحْثِ؛ لَمَا كَانَ فِي

(١) «سنن أبي داود»؛ كتاب: الزكاة؛ باب: من روى نصف صاع من قمح برقم: (١٦١٩).

(٢) وانظر على سبيل المثال: «تهذيب الكمال» (٤/٣٩٤).

حاجة لهذه الحاشية التي وضعها، ونادت بجهله.

ب. قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

(هذا الخبر لم يروه إلا زيد أبو عيَّاش، وهو مجهول؛ لأنّه لم يرو عنه إلا عبد

الله بن يزيد...) (١) ا.هـ

ثم أتى المحقّق ليضع حاشيةً على الرّاي عبد الله بن يزيد؛ يقول فيها:

(لم نستطع التّعرف على المعني بالذّكر؛ لكثرة من يحمل هذا الاسم) ا.هـ

قلت: لا يُعذر هذا المحقّق بجهله بهذا الرّاي الحُجّة الثّقة الشهير، أحد

شيوخ مالك، وقوله: (لم نستطع التّعرف)، يدل على أنّه بذل جُهدَه في البحث،

وربما كعادته يقتصر- في بحثه عن الرّواة على «ميزان الاعتدال» للذهبي، و

«لسانه» لابن حجر، وربما لا يعلم أنّها مختصة بالرّواة المتكلّم فيهم بجرح.

وللبحث عن هذا الرّاي عدة طرق، سأكتفي بذكر أشهرها وأسهلها:

أولها: الرجوع لمن أخرج الحديث، وهو: «مالك» و «الأربعة»، ثم النّظر في

شروحيها، وسنجدُ تحديد هوية هذا الرّاي، دون صعوبة.

وثانيها: البحث في كتب الرّواة، عن راوٍ اسمه عبد الله بن يزيد ويروي عن

(١) «المنهاج في ترتيب الحجاج» (ص ٩١).

أبي عيَّاش، أو البحث عن راوٍ اسمه أبي عيَّاش ويروي عنه عبد الله بن يزيد.
لو فعل - المحقّق - هذا، لانتهى الأمر، وزالت الجهالة لديه في لحظة، ولسلم
من تعليقٍ يُسيء إليه، ولا ينفع القارئ بشيء.
وعلى سبيل المثال؛ لو رجع المحقّق إلى كتاب «تهذيب الكمال» - وما تفرّع عنه
- وهو من أشهر كتب رواة الحديث، وفي متناول الباحثين، وبحث في من اسمه:
عبد الله بن يزيد؛ فلن يجد منهم من يروي عن أبي عيَّاش إلا واحداً، وهو
المقصود في كلام الباجي^(١).

٤ - الجهل بمشاهير الصحابة رضي الله عنهم، ممن لا يُجهلون.
قال المصنّف رحمته الله:

(بما رُوِيَ عن ابن عمر: ((أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ))^(٢).
فوضع المحقّق على الصحابي الجليل: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حاشيةً قال فيها:
(عبد الله بن عمر بن الخطاب (٧٣هـ)، من كبار المُحدِّثين، ومن أشهر
التابعين، انظر عنه في: E.I.2 مقال L. Veccia، و «شجرة النُّور» (رقم ٦، ص

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١٨/١٦)، وانظر ترجمة ابن عيَّاش في المرجع نفسه (١٠١/١٠).

(٢) «المنهاج في ترتيب الحجاج» (ص ٨٦).

(٤٥)، إذ يعتبر فيه صاحبها أشهر من يروي عنه مالك من التابعين) ١. هـ

قلت: في هذا التعليق اليسير ثلاثة أمورٌ عجيبة:

أولها: توثيق تراجم الصحابة رضي الله عنهم من كتبٍ أجنبية، وتقدّم الكلام على ذلك.

ثانيها: جهله بالصحابي الجليل الراوية: عبدالله بن عمر، وعده في التابعين.

ثالثها: جعله الصحابي ابن عمر من أشهر من يروي عنهم مالك.

ولا يُقال بأنه أراد: (ومن أشهر الصحابة)، ولكنه سبق قلم؛ بل هذا مبلغه من العلم، لأنه عدّه من أشهر من يروي عنهم مالك، علمًا بأن هذه المعلومة لا تُوجد في الكتاب الذي نسبها إليه، وسبق التنبيه على مثل ذلك^(١).

وقد وقفتُ على كثيرٍ من الأخطاء، التي على هذا النحو، مما يؤكّد وجود محققين يفتقدون لـ «الأهلية العلمية» الخاصة، بل والعامة، ومع هذا يُصرون على التعليق على ما يقومون بنسخه، ثم طباعته ونشره.

وبسبب هذه التعليقات تندّر الناس من فعل هذا المحقق، واستطالوا فيه، وفي أعماله العلمية الأخرى، وبالغوا في ذلك، وبعضهم في عمر أصغر أبنائه،

(١) وذلك في ترجمته لأنس بن مالك، وغلطه في فهم منهج «شجرة النور الزكية»، يُنظر ما سبق

وقد كان هو في غني عن ذلك.

علماً بأنّ لي تحفظاً على التّنذر في مثل هذا الباب، فلربما ابتلي أحدهم بمثل ما ابتلي به هذا المحقّق، فعلى طالب العلم ترك التّنذر بزلات النّاس، والشّماتة بهم، فليست هذه - والله - من شيم الرّجال، وطلاب العلم من أولى من يتحلّى بالأخلاق والمروءة، وعليهم أن يحمّدوا الله عزّ وجلّ على العافية، ويدعون للمبتليين بالتوفيق والسّداد.

واكتفي بهذا القدر من الكتاب المذكور؛ للدليل على المراد، وفي حواشيه غير ذلك، ولا سيما عند تراجم الرّجال الواردين في المتن، ففيها غرائب وعجائب، تجعلك لا تشكّ في أنّ هذا المحقّق فاقد لـ «الأهلية العلمية» الخاصة بـ «علم التراجم»، وكان عليه ألاّ يعلّق على التراجم الموجودة في النص الذي يُحقّقه.

[المثال الثاني: كتاب «الدقائق المحكّمة في شرح المقدّمة»^(١)]:

(١) «الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة»؛ لذكرياً لأنصاري رَحِمَهُ اللهُ ت (٩٢٦هـ)؛ ت عبد السلام عبد المعين.

رأيتُ فيه مُحَقِّقَه بعضَ التعليقاتِ الغريبة، التي تدلُّ على أَنَّهُ لا يملك
«الأهلية العلمية» الخاصة بالعلم الذي اختص به الكتاب.

وهذه بعض الأمثلة:

١ - قال المصنّف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

(وفي المدِّ المنفصلِ خلافٌ؛ ف:

ورش، وابن عامرٍ، وعاصم، وحمزة، والكِسائي، يُثبتونه بلا خلافٍ.

وابنُ كثيرٍ، والسُّويبي، يَنْفِيانه بلا خلافٍ.

وقالون، والدُّوري، يُثبتانه وَيَنْفِيانه^(١) ا.هـ.

فوضعَ المُحَقِّقُ حاشيتين على السُّويبي، والدُّوري، قال فيهما:

(السُّويبي؛ لم أجد له ترجمةً في المصادر والمراجع التي بين يدي) ا.هـ.

(الدُّوري؛ لعلَّه: محمد بن مُجَلد بن حفص، الدُّوري، الحافظ، أبو عبد الله،

وللأمانة العلمية أقول: لم أفُ على إشكالية التحقيق لدى هذه الطبعة بنفسِي، بل نبهني عليها

أخونا فضيلة الشيخ: عبدالرحمن السديس (غير إمام «الحرم»)، بارك الله فيه، ونفع بعلمه،

وسبق أن نبّه عليها في «ملتقى أهل الحديث»؛ فتبعتُ الطبعة، ووثقتها، وعلّقتُ بها ستره.

(١) «الدقائق المحكّمة» (ص ١٠٣).

المحدّث العطار، وُلِدَ سنة: (٢٣٣هـ)... ا.هـ
ثم أحال في ترجمته إلى كتاب: «كشف الظنون».
قلت: مَنْ ذا الذي يجهل السُّوسِيَّ، والدُّورِيَّ؟!
إنّهما معروفانِ حقَّ المعرفة، عند كُلِّ من كانت له «أهلية علمية» خاصّة بـ
«علوم القرآن»، وعند كثيرٍ ممن يملكون «الأهلية العامة» لـ «العلوم الشرعية».
وأزيدُ بياناً فأقول:
إنّهما مترجمان في كُلِّ كتب «طبقات القُرّاء»، بل عامة كتب التراجم، قلّما تخلو
من ترجمتهم، وهما من رجال «تهذيب الكمال»^(١).
فالسُّوسِيُّ؛ هو الإمام، المقرئ: صالح بن زياد، أبو شُعَيْبٍ، الرُّسْتَيْبِيَّ، الرَّقِّي
رَحِمَهُ اللهُ ت (٢٦١هـ).

(١) انظر على سبيل المثال:

- من كتب تراجم القُرّاء: «غاية النهاية» (١٤٤٦)، و (١١٥٩)، و «طبقات القُرّاء» (١١٥)، و (١١٦)، و «معرفة القُرّاء» (١١٨)، و (١١٩).
- من كتب تراجم الرّجال: «تهذيب الكمال»، (١٤٠١)، و (٢٨١٣).
- من كتب الأعلام: «شذرات الذهب» (٢٦٨/٣)، و (٢١٢/٣).

والدُّوري؛ هو: مُقرئ الإسلام، الإمام، النّحوي: حفص بن عمر، أبو عمر، الأزدي، البغدادي، الضّرير رَضِيَ اللهُ ت (٢٤٦هـ).

ثم إنَّ كلام المصنّف رَضِيَ اللهُ لا يَحْتَمِلُ اللَّبْسَ؛ لأنّه - حسب منهجه في الكتاب - يذكر القارئ - من «السَّبْعَة» - ويكتفي به إذا اتفقَ الرَّاويان عنه. وإن اختلفا، ذكرهما مُنفردين دون القارئ؛ وهذا ظاهرٌ جدًّا من صنيعه، حيث قال: (وفي المدَّ المُنفصلِ خلافٌ؛ ف: ورش، وابن عامرٍ، وعاصم، وحمزة، والكسائي، يُثبتونه بلا خلافٍ. وابنُ كثيرٍ، والسُّوسي، يَنفِيانه بلا خلافٍ. وقالون، والدُّوري، يُثبتانه وَيَنفِيانه) ١هـ.

ومعنى كلامه: أنَّ وُرْش (الرَّاوي عن نافع)، والقراء: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، يرون وجهًا واحدًا، وهو إثبات المدَّ المُنفصل، بلا خلافٍ عن رِوا عنهم.

والقارئ ابن كثيرٍ، والسُّوسي (الرَّاوي عن أبي عمرو)، يريان وجهًا واحدًا، وهو نفي المدَّ المُنفصل، أي: يَقْضِرانه، بلا خلافٍ عن رِوا عنهم. وقالون (الرَّاوي عن نافع)، والدُّوري (الرَّاوي عن أبي عمرو)، يرون

الوجهين، وهما إثبات المدّ المنفصل ونفيه، أي: يمدّانه، ويقصّرانه.

والمراد بالخلاف بينهم؛ أي: في اعتبار أثر الهمزة، والغاية^(١).

٢- قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

(قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]. قرأها:

ابن كثير، وشعبة، وحمزة، والكسائي، بالتوحيد، والباقون بالجمع...)^(٢) ١هـ.

فوضع المحقّق حاشيةً على «شعبة»، وعرفه في حاشيةٍ طويلة بـ: شعبة بن

الحجاج، أبو بسطام، العتكي، الواسطي رَحِمَهُ اللهُ (١٦٠هـ)، الإمام، الثبّت

الحجّة، أمير المؤمنين في الحديث^(٣).

كذا صنع! بينما صغار الطلبة يعلمون أن المراد حسب السّياق في مثل هذا

الكتاب: شعبة بن عيّاش، أبو بكر، الحنّاط^(٤)، النهشلي، الكوفي رَحِمَهُ اللهُ ت

(١) انظر: «الحواشي المفهّمة» (ص ٣٧)، و«الحواشي الأزهرية» (ص ٩٢)، و«شرح المقدّمة

الجزرية» (ص ٢٢٢)، و«الفوائد المفهّمة» (ص ٤٥).

(٢) «الدقائق المحكّمة» (ص ١٢٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٧٣٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٢٠٢).

(٤) نسبة لـ: «الحنّطة»؛ فقد كان رَحِمَهُ اللهُ يُتاجرُ فيها.

(١٩٣هـ)، وهو أحدُ الرّواة المشاهير عن: الإمام، القارئ: عاصم بن بهدلة، ابن أبي النّجود، أبو بكر، الكوفي رَحِمَهُ اللهُ ت (١٢٧هـ)^(١)، صاحب القراءة «السّبعية» المعروفة، ومعرفتها لا تخفى على صغار من يملكون «الأهلية العلمية» الخاصة، بل والعامّة، وكذا تمييزهما عن غيرهما.

وقراءة «شعبة عن عاصم» هكذا، هي تركيبة إسنادية، فهمها لا يُخطئ عند عامة طلاب العلم، فكيف خفي المراد بـ «شعبة» على هذا، وهو مُحَقَّق؟! والغريب أنّه في موضع سابق^(٢)، حين ترجم للقارئ عاصم بن أبي النّجود من كتاب «غاية النّهاية»، ذكر الرّاويين عنه؛ وهما: حفص، وشعبة بن عيَّاش! ٣- قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

(في قوله تعالى: ﴿جَمَلْتُ صَفْرًا ۝٣٣﴾ [المرسلات]. قرأها: حمزة، وحفص، والكسائي، بالتوحيد، والباقون بالجمع)^(٣) ١هـ.

(١) انظر ترجمتها في: «غاية النّهاية» (١٤٢١)، و (١٤٩٦)، و «طبقات القراء» (٣٦)، و (٦٠)، و

«معرفة القراء» (٣٨)، و (٦٣).

(٢) «الدقائق المحكّمة» (ص ٧٠).

(٣) «الدقائق المحكّمة» (ص ١٢٨).

وضع المحقّق حاشيةً على «حفص»، قال فيها:
(حفص؛ لعلّه: أبو مقاتل، حفص بن سلم، الفزاري، المحدث،
السمرقندي، تُوفي سنة: (٢٠٨هـ).
ولعلّه: الحافظ، الضّير: أبو عمر، حفص بن عمر بن عبد العزيز، البصري،
تُوفي سنة: (٢٤٥هـ).
ولعلّه: حفص بن عمر، الأردبيلي، أبو القاسم، الحافظ، المتوفّي سنة:
(٣٣٩هـ)) ١.هـ مختصراً.
قلت: لك أن تعجب! من مُحقِّقٍ يُحَقِّقُ كتابًا في «علم التجويد»، ولا يعرف
من المراد بـ «حفص»، تلميذ «عاصم»، والرّاوي عنه، وابن زوجته (رَبِيبِه)،
ذلكم القارئ الذي يقرأ ملايين المسلمين بقراءته^(١)، وهو الإمام: حفص بن
سليمان، أبو عمر، الأسدي، الكوفي ت رَحِمَهُ اللهُ (١٨٠هـ)^(٢).
وتقدم - قبل قليل - أنّه ذكر حفص في موضع سابق، وأنّه قارئٌ لعاصم.

(١) وقد يكون هذا المحقّق ممن لا يقرأ إلا بها، ولا يعرف إلا هي!

(٢) انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (١١٥٨)، و «طبقات القراء» (٦١)، و «معرفة القراء» (٦٤).

وبعد؛ فهذه أمثلة ثلاث من كتاب واحد، لمن حُرِمَ «الأهليّة العلميّة» الخاصة، للتعليق على النصّ؛ ومع ذلك تجرأ فعلق عليه، وأتى بالعجائب! فالمحقّق يُحقّق كتاباً دقيقاً في «علوم القرآن»، وهو «علم التجويد»، والأصل أن لا يُقدّم على تحقيق هذه الكتب، والتعليق عليها، إلا من كان يملك «الأهليّة العلميّة» العامّة في «العلوم الشرعية»، وخصوصاً «علوم القرآن»، ويملك «الأهليّة العلميّة» الخاصة في العلوم الآتية: «علم القراءات»، و «علم التجويد»، و «طبقات القراء»، و «علم العربية»، ولاسيما «علم الصّوتيّات»؛ لأنّ نَسَخَ مخطوطات «علم التجويد»، والتعليق عليها، يستلزم الإمام بهذه العلوم، وإلا فلا يقربها، ليحمي «تراث المسلمين» من العبث، وعرضه من الاستطالة عليه.

[المثال الثالث: كتاب «مفتاح دار السّعادة»^(١)]:

من ينظر في الطبعة المعنية لهذا الكتاب، وينظر في ضبط المُحقّق للنص حرفاً وشكلاً، وما تضمّنته حواشي المُحقّق؛ علم قيمة اشتراط «الأهميّة العلميّة» لمن

(١) «مفتاح دار السّعادة» ومنشور ولاية العِلم والإرادة؛ لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ت (١٧٥١هـ)؛ ت. علي

ابن حسن الحلبي.

يُمارس الأعمال العلمية، سواء كان مُشرفاً على باحثين ومُحقّقين يعملون تحت يده، أو كان ممن يستأجر من يعمل باسمه، ممن ملك شيئاً من العلم، ولكن لجأته الظروف ليكون أجيراً عند من مُنح المال، ولم يُمنح العلم والعقل.

فلعدم وجود «أهلية علمية» لدى هذا المُحقّق، تُؤهله للقيام بالبحث عن الأصول الخطية الجيدة للكتاب، ونسخها ومقابلتها؛ قام بالاعتماد على طبعة سابقة رديئة، ولأن «سوق الكتب» لا يروج فيها إلا الطبعة العلميّة، المقابلة على أصول خطية، وبها حواشٍ؛ اضطر للكذب على القراء، فزعم أنّه اعتمد على أصولٍ خطية، وهو لم يرها، ووضع عليها تعليقات، كثيرٌ منها لا فائدة منه. قال هذا المُحقّق في مقدمة تحقيقه:

(اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب المبارك على ثلاثِ نُسخٍ مخطوطةٍ، واحدةٍ كاملة، واثنين ناقصة...)^(١) ا.هـ

كذا قال! ولكن عندما تُقابل نسخته المطبوعة بالمخطوطات التي ذكرها؛ فستجد أنّه اعتمد مطبوعات قديمة، ولم يعتمد على المخطوطات، وأنّه قد كذب

(١) وقد فعلَ هذا المُحقّق الأمر نفسه في تحقيقه لـ «الداء والدواء»، لابن القيم؛ مما يطرح الثقة عن أعماله العلميّة، وقد بيّنتُ بالأمثلة - حال تحقيقاته في كتابي «نظرات في تحقيق التراث».

على الفُرّاء، وأكل أموالهم بالباطل^(١).

وقد قام الشيخ: عبد الرحمن ابن قايد بتحقيقِ علميٍّ للكتاب نفسه، وسبر طبعاته السّابقة، وممّا قاله عن هذا الطّبعة المعنية بالنقد:
(طبعة «دار ابن عفّان» بتحقيق: علي حسن الحلبي، واعتمد على «طبعة السّعادة»، أو ما نُشر عنها، فجاءت كهي في التحريف، والسّقط، وأضاف إليها تحريفاتٍ جديدةً، وأغلطاً في الضّبط، وتعليقاتٍ ليست من العلم في شيء، ولا أثر في عمله لما زعم أنّه رجع إليه من النّسخ الخطيّة على تأخّر زمانها)^(٢) ١. هـ
قلتُ: الشيخ ابنُ قائد لم يقل هذا إلا بعد أن قام بتحقيق الكتاب على عدّة نُسخةٍ خطيّة نفيسةً وعتيقةً، وراجع نَصّه كلمةً كلمةً، فكان كلامه عن علم وخبرة وممارسة.

ولهذا المحقّق الأخير مقالٌ مسهبٌ، علميٌّ موثوقٌ، تتبّع فيه سوءة التحقيق

(١) انظر: مقدمة مُحقّق «مفتاح دار السّعادة» (١/ ٧٧)؛ ت. عبد الرحمن بن حسن بن قايد، وله

مقالٌ موسّعٌ منشورٌ في بعض المواقع الإلكترونيّة منها: «ملتقى أهل الحديث»، و«الألوكة»،

بعنوان: «نقد طبعات كتاب: (مفتاح دار السّعادة - لابن القيم)».

(٢) «مفتاح دار السّعادة» (١/ ٧٧)؛ ت. عبد الرحمن بن حسن بن قايد.

المزعم، وضرب أمثلةً عدة، فأغنى عن إعادته، وخلاصة مقاله أنّ المُحقّق المعني بالنقد هنا، فاقدٌ لـ «الأهلية العلمية» الخاصة بخدمة «النص التراثي»^(١).
و من أغرب أمثلة فقدان «الأهلية العلمية» لدى هذا المُحقّق، أنّه يُخطي في رسم الكلمة، فيُحدّث في نص الكتاب كلمةً جديدةً من كيسه، وليته اكتفى بذلك، بل «زاد على الطّين بلةً». كما يُقال - فقام بشرح هذه الكلمة المُحدّثة!
هذا غير السّقط والتّحريف الكثير، والتعليقات التي ليس لها صلة بالعلم، بل بعض ما وقع له من التّحريف نشأ عنه معنى جديدًا، فيه افتراءٌ على الأنبياء والمرسلين ﷺ، وابن القيم مؤلّف الكتاب رَحِمَهُ اللهُ.
وأكتفي بهذا، ومن أراد التّفصيل؛ فيمكنه الرجوع إلى نصّ «المقال»، المُشار إليه في نقد هذا التّحقيق المعني.

[المثال الرَّابع: كتاب «النّظم المُستعذّب»^(٢)]:

(١) انظر: مقدمة مُحقّق «مفتاح دار السّعادة» (١/ ٧٧)؛ ت. عبد الرحمن بن حسن بن قايد، وله مقالٌ موسّعٌ منشورٌ في بعض المواقع الإلكترونيّة منها: «ملتقى أهل الحديث»، و «الألوكة»، بعنوان: «نقد طبعات كتاب: (مفتاح دار السّعادة - لابن القيم)».

(٢) «النّظم المُستعذّب في شرح غريب المُهدّب»؛ للركبي رَحِمَهُ اللهُ ت (٦٣٣هـ)؛ ط. دار المعرفة.

أول طبعة للكتاب جعل حاشية لأصله «المهذب» للشيرازي، وكان الاعتماد عليها زمنًا، ولم يكن القائم على نسخها ونشرها ذو «أهلية علمية»؛ فزيادة على السّقط والتصحيح والتحريف الكثير الموجود في النّشرة، إلا أنّ المعتني به^(١) كان من منهجه أنّه إذا لم يتضح له رسم الكلمة أسقطها، أو استبدلها بكلمة من كيسه! وهذه خيانة لـ «أمانة العلم»، و «أدائه» كما هو.

وقد نبّه على ذلك من راجع الطبعة على أصولها الخطية، وخبرها؛ حيث قال: (كثرت في هذه النسخة الأخطاء، والتصحيفات، والتحريفات، وحاول القائم على التصحيح للطبع تجنب الألفاظ غير الواضحة، فأسقطها، أو أثبت غيرها من عنده، وقد نبّهت إلى كل هذا في حاشية التحقيق)^(٢) ١.هـ

[أمثلة أخرى...!]:

أمثلة الباب كثيرة، ومتنوعة، وأجزم بأنّ غيري قد وقف مثلي على عشرات الأمثلة في أثناء مطالعته. وكم مرّ علينا من موقف، ندمنا فيه على قرشٍ دفعناه

(١) لم يُسمِ المحقّق على طريقة بعض الطبعات «البيروتية» القديمة.

(٢) «النّظم المُستعدّب في تفسير غريب ألفاظ المهذب»؛ ت. د. مصطفى عبدالحفيظ سالم، وتُنظر

مقدمة تحقيقه (١/٥٧).

في شراء عملٍ علمي، في مجال التأليف أو التحقيق؛ لفقدان صاحبه لـ «الأهلية العلمية»، وتجنّيه على «تراث» المسلمين، وشعرنا حينها بأنّه قد أكل أموالنا بالباطل، ولكن حسبي ضربُ بعض الأمثلة، للدلالة على غيرها.



المَبْحَثُ الخَامِسُ
[أَثْرُ فَاقِدِي «الأَهْلِيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ»]

[تمهيد: لأثر تخلف وجوب «الأهلية العلمية»]:

قلتُ في افتتاحية المبحث الأول:

(يجب أن تكون «أهلية علمية»، لكل مؤلف أو مُحقق).

وقد تعمّدت استعمال كلمة (يجب)! ومن خلال ما سيأتي من آثار؛ سترى

أني مُحقٌ حين قلتُ (يجب).

فاستهتارُ بعض المؤلفين والمُحقّقين، لاشتراط «الأهلية العلمية»؛ يُعد ظاهرةً

سلبيةً بُلينا بها، ولهذه الظاهرة عدة آثار سيئة؛ منها:

١ - تحريف «النص الشرعي»، لفظاً ومعنى.

وهذا أشدُّ أثرٍ يتركه فاقد «الأهلية العلمية» على الأمة الإسلامية، ويشتدُّ

الخطبُ حين يعتلي فاقد «الأهلية العلمية»، منصةَ التأليف والتحقيق، في مسائل

«الاعتقاد»، فيضعُ مؤلّفاتٍ وتعليقاتٍ على مخطوطٍ، تتضمّن اعتقاداً فاسداً،

ليُقدّمه للأمة، على أنه اعتقاد المسلمين، وأنه مطابقٌ لـ «الأمر الأول»، الذي

درّسه النبي ﷺ لصحابته ﷺ، ثم تناقله - بأمانةٍ وديانةٍ - القرون الثلاثة المُفضلة.

فأي بليةٍ بعد هذه؟!

ولا يُعذر- هذا - بجهله؛ لكونه أقدم على عملٍ علمي، وهو فافقدُ لشرطه... وهو من أشدّ الناسِ ضرراً على الأمة الإسلامية، فالقولُ على الله بغيرِ علمٍ، عواقبه وخيمةٌ.

٢ - الغش والتدليس على القراء.

حين يُقدّم فاقد «الأهلية العلمية» عملاً علمياً رديئاً، في قالبٍ جذابٍ؛ فقد خدع النَّاسَ، وغشَّهم، ودلَّسَ عليهم، وأكلَ أموالهم بالباطل. وكم رأينا من أناسٍ سارعوا بشرءِ بعض المؤلِّفات والتحقيقات، لجودة الطبعة وجمال منظرها، ثم ما لبثوا أن اكتشفوا سُوأها، وغشَّ مؤلِّفيها ومُحقِّقها، فرموا بها، وعادوا لطبعتهم القديمة من الكتاب نفسه.

٣ - تقديم أعمالٍ علميةٍ ضعيفة.

شيئان لا يجتمعان في ميدان «البحث العلمي»: الجودة والاتقان، وفقدُ «الأهلية العلمية»؛ فالأعمال العلمية لهؤلاء ضعيفة، ثم هي حين تُطرح في منافذ البيع، تُزاحم الأعمال المتقنة، بل قد يكون في وجودها صدٌّ عن العمل في الموضوع نفسه، باعتبار السَّبِق فيه، وعدم التُّكرار.

٤ - إهانة فاقد «الأهلية العلمية» نفسه.

إنَّ المؤلّف والمحقّق حين يكون فاقداً لـ «الأهلية العلمية»، ويُقدّم على ما لم تجتمع له شروطه؛ يجعل من نفسه أضحوكةً يتندّر بها الناس؛ وقد وجدتُ مؤلّفاتٍ وتحقيقاتٍ، نادى أصحابها - من خلالها - على أنفسهم بالجهل، وسبق بيانُ أمثلةٍ على ذلك في المبحث السابق.

وقد انتبه «السلف» لهذا الأمر من القديم، ولهم في ذلك أقوالٌ؛ منها:

أ. قول الإمام: محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ ت (٤٧١هـ):

(قد تكلم في العلم، مَنْ لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه؛ لكان الإمساكُ أولى به، وأقرب من السلامة له إن شاء اللهُ) (١) ١.هـ

ب. قول الإمام: عبد القاهر الجرجاني رَحِمَهُ اللهُ ت (٤٧١هـ):

(إذا تعاطى الشيءَ غيرَ أهله، وتولّى الأمرَ غيرَ البصير به؛ أعضلَ الداء، واشتدَّ البلاء) (٢) ١.هـ

ج. قول الحافظ: ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ ت (٨٥٢هـ):

(إذا تكلم المرءُ في غير فنّه؛ أتى بهذه العجائب) (١) ١.هـ

(١) «الرسالة» (ص ٤١).

(٢) «رسائل وتعليقات عبد القاهر»، مطبوعٌ بذييل: «دلائل الإعجاز» (ص ٤٨٢).

[أثر فقدان «الأهلية العلمية» على «وسائل التواصل»]:

ظهرت اليوم لنا «وسائل التواصل» تجلب بخيلها ورَجَلِها، ووضعت لنا الغثَّ والسَّمين، وخلطت البر بالشعير، وجعلت كُلَّ ذلك مكشوفًا، في تناول العالم والجاهل، والصغير والكبير، ومن عجائب هذه «الوسائل» الحديثة، أنَّ الكُلَّ يُجيب ويفتي، ويشرح ويُعلِّل... وكأنَّ باب العلم مفتوحًا لمن هبَّ ودبَّ. والشاهدُ مما نحن فيه؛ أننا رأينا الكثير من الأكتوبات، والمقالات المسموعة، والمشاهد المصورة، تُنثر فيها «شريعة رب العالمين» على لسان كُلِّ أحدٍ، وكثيرٌ ممن تصدر وبرز فيها، لا يملك «أهليّةً علميّةً»، تخوله أن يتكلَّم في «الأربعين النووية»، فضلًا عن أن يكون من «الموقَّعين عن رب العالمين».

ولا شك أن بُروزَ فاقدِي «الأهلية العلمية» على «وسائل التواصل»، وجرأتهم في الكلام على «دين الله»؛ جرَّ علينا مفاسد كثيرة؛ حتى رأينا: ردَّ ما صح من «حديث» رسول الله ﷺ، وسبَّ «أصحابه» العدول بالإجماع، الذين ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا﴾ [التوبة: ١٠٠]، والتشكيك في «عدالتهم»،

والطّعن في «صحيح البخاري»، الذي أجمعت الأمة على صحة ما فيه، وإحياء أقوالٍ فقهية، كانت مدفونةً، بعد أن حكم جماهير علماء الأمة بشذوذها، وتزهيد المسلمين - تشكيكًا - بفضيلة صيام: السّت من شوال، وعشر- ذي الحجة، وعاشوراء، وتبرير بعض ما يُنكر، بحجة «الأصل الإباحة».

ومن أشهر مقالاتهم، وأعمالهم:

١ - عند قولهم بإباحة ما قالت جماهير الأمة بتحريمه، بدلالة حديثٍ في «صحيح البخاري»: (لو أنّ الله أراد تحريمه؛ لذكر ذلك في «القرآن»). وكان «السنة النبوية» الصحيحة لا شيء عنده، ولا حُجّة فيها، ثم تراه في موضعٍ آخر، يحتجُّ في إحدى المسائل بـ «حديث ضعيفٍ»! كذا هو فاقد «الأهلية العلمية»، يستدل بـ «الحديث» حينما يُريد، ولو كان ضعيفًا، ويردّه حينما يُريد، ولو كان في «صحيح البخاري».

٢ - عند الاعتراض على حديثٍ صحيحٍ صريحٍ مُثبتٌ في «الصحيحين»: (لا توجد عصمة في الإسلام لغير «كتاب الله»). وكان علماء الأمة سلفًا وخلفًا، عند احتجاجهم بـ «البخاري» و «مسلم» يُثبتون لهما العصمة! ثم تراه يحتج بأقوالٍ نشازٍ، حكم عليها علماء الإسلام بـ «الشذوذ».

٣ - ثم خرج علينا دُعاة «الخوارج»، وهم أصحاب «جهلٍ مُركّب»، فلا هم

الذين يدرون، ولا هم الذين يدرون أنهم لا يدرون؛ فراحوا يكفرون المسلمين بحكامهم، ويهيجون على الحكام، ويحثون على ثورات الشعوب، والخروج على حكامهم، ومفارقة جماعة المسلمين، واستباحة الدماء المعصومة للمسلمين وغيرهم، والطعن في علماء الأمة وتخوينهم، واتهامهم بأنهم لا يعرفون واقع ما يجري للأمة.

وكل بلد مسلم يطؤنه، وتكون لهم فيه شوكة؛ يشغلونه ويشعلونه: فتنًا، وثوراتٍ، وإفسادًا، وقتلًا، وسلب... كل ذلك باسم الجهاد، وإقامة الشريعة، فلا العدو قتلوا، ولا الشريعة أقاموا، فيا ويلهم من الله!

٤ - فقابلهم دعاة «الإرجاء»، فأثبتوا «الإيمان» لمن لم يصل ولم يصم، ولو سب الله ﷻ ورسوله ﷺ، ومنهم من تسلط بلسانه وقلمه على علماء الأمة ودعاتها، وصنفهم بالهوى، وقذفهم بالظن.

وحين تلقى نظرةً بسيطةً في «مقالات» الطرفين؛ لعلمت منها أنهم حين تجرأوا على الكلام في «دين الله»، لم يمتلكوا «الأهلية العلمية».

٥ - وأخيرًا اعتلى الوعّاظ، والقصاص، وأئمة المساجد، واللغويين، منابر الفتوى، فلا ترى في اختياراتهم، إلا ما خالف المشهور من الفتوى، وما استقرَّ

عليه العمل، ورضيه الناس، من علماء راسخين، بحجة «الأصل الإباحة»، وأنَّ
الفقه بحاجةٍ إلى «التجديد»؛ فأشغلوا الناس، ولَبَسُوا عليهم دينهم.
وَكُلُّ من سَمِعَ مقالاتهم؛ جزم بأنَّهم فاقدوا «الأهلية العلمية».
وأختم بقول الشاعر: أبي يعقوب الخُرَيْمي^(١) رَحِمَهُ اللهُ ت (٢١٢هـ):
إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا الْخُلُلَا
إِنَّ الشَّبَابَ لَهُمْ فِي الْأَمْرِ مَعْجَلَةٌ وَلِلشُّيُوخِ أَنْأَةٌ تَدْفَعُ الزَّلَلَا^(٢)
قَلْتُ: كَذَا قَافِيَتِهِ، بـ (لَامٍ) مَفْتُوحَةٍ عَلَى النَّصْبِ؛ وَوَجَدْتَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاصِرِ
بـ (لَامٍ) مَضْمُومَةٍ عَلَى الرَّفْعِ، وَرَوَايَتُهُ:
إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيُوخِ يُرَى فِي بَعْضِهَا الْخُلُلُ

(١) شاعرٌ أعجميٌّ مشهورٌ، له شعرٌ جيّدٌ، بل هو أشعرُ المولّدين، وكان يتألّه ويتديّن، وهو
صاحبُ «الرّائية» المشهورة في الفتنة التي حدثت في «بغداد»، بين الأمين والمأمون.
انظر ترجمته في: «الشعر والشُعراء» (٢/٨٥٣)، و «طبقات الشعراء» (ص ٢٩٣)، و «زهرة
الآداب» (٤/١١٤٣)، و «تاريخ بغداد» (٧/٣٣٥)، و «الأعلام» (١/٢٩٤).
(٢) البيتين منسوبةٌ له في: «المختار من طبقات الشعراء» [مُلحَقًا بـ «طبقات الشعراء» لابن المعتز
(ص ٤٤٣)]، والبيتُ الأول في: «نزهة المجالس» (٢/٧٦)، غير منسوبٍ، ولفظ (خللا).

وإن أتت للشبابِ الغرّ نادرَةٌ فإنّ أكثرَ ما يأتي لها الخطُّ^(١)

(١) انظر: «بهجة المجالس» (٢/٢٤٠)، غير منسوب.

[الخاتمة، و خلاصة البحث]

انتهيت الآن - بفضل الله ﷻ - من هذا البحث المختصر، أردت - من خلاله -
التنبيه على داءٍ عكّر صفو «البحث العلمي»، تأليفاً وتحقيقاً، حتى غدا ظاهرةً
تستحق التأمل، والبحث والدراسة، وهو جرأة فاقدي «الأهلية العلمية»، على
دخول «الميدان العلمي»، وليسوا من فرسانه.

وأقرُّ بأنني لم أعطِ الموضوع حقَّه، ولكن حسبي أنني رسمتُ خطوطه العريضة،
وفيها غنيةٌ بإذن الله ﷻ، وأتمنى أن يكون الموضوع قد اتضح بكامل أركانه،
ودوافعه، ومظاهره، وصوره، وأثره.

ويجبُ أن يكون لهذا «الداء» من يتصدى له، من الوُلاة، والعلماء، وطلبة
العِلم، ولئن لم نأخذ على يد هؤلاء؛ فإنَّ هذا الداءُ سيعظم، ويُقال على الله بغير
علم، ويُستهان بـ «التراث العلمي»، وتُهدم «أصول الشريعة».

وأختم بقول الإمام: الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ ت (٤٦٣هـ):

(رأيتُ خلقاً من أهلِ هذا الزَّمانِ يتسبون إلى الحديثِ، ويعُدُّون أنفسَهُم من
أهلِهِ الْمُتَخَصِّصِينَ بِسَمَاعِهِ وَنَقْلِهِ، وَهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ مِمَّا يَدَّعُونَ، وَأَقْلَهُم مَعْرِفَةً بِمَا
إِلَيْهِ يَتَسَبَّبُونَ، يَرَى الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا كَتَبَ عِدَّةً قَلِيلاً مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَاشْتَغَلَ

بالسّماع بُرّهةً يسيرةً من الدّهر، أنّه صاحبُ حديثٍ على الإطلاق، ولمّا يُجهدُ
نفسه ويَتعبها في طلابه، ولا لحقته مشقّة الحفظ لصنوفه وأبوابه^(١) .هـ
قلتُ: إذا قال هذا عن أهل زمانه؛ فماذا عساه يقول إذا رأى أهل زماننا؟!
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد،،

بِحَمْدِ اللَّهِ

(١) «الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع» (١ / ٧٥).

[المصادر والمراجع]

- (١) أسرار البلاغة - عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت (٤٧١هـ) -
ت. محمود بن محمد شاكر ت (١٤١٨هـ) - دار المدني (جدة) - ط الأولى
(١٤١٢هـ).
- (٢) الإصابة في تمييز الصحابة ﷺ - أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت
(٨٥٢هـ) - ت. أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع
مركز هجر للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة - دار هجر
(القاهرة) - ط الأولى (١٤٢٩هـ).
- (٣) الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين) - خير الدين محمود الزركلي ت (١٣٩٦هـ) -
دار العلم للملايين (بيروت) - ط السادسة (١٩٨٤م).
- (٤) بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس - يوسف بن
عبد الله القرطبي (ابن عبد البر) ت (٤٦٣هـ) - ت. محمد مرسي الخولي
- [دار الكتب العلميّة (بيروت) - ط الثانية (١٤٠٢هـ)].
- (٥) تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السّلام، وأخبار محدّثيها، وذكر قُطّانها العلماء
من غير أهلها، ووآرديها - أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) ت

- (٤٦٣هـ) - ت. أ. د. بشار بن عوّاد معروف - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).
- (٦) التّعالم وأثره على الفكر والكتاب - د. بكر بن عبدالله أبو زيد ت (١٤٢٩هـ) - دار العاصمة (الرياض) - ط الأولى (١٤١٦هـ) - [مطبوعٌ ضمن المجموعة العلميّة].
- (٧) تقييد العلم - أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) - ت (٤٦٣هـ) - ت. يوسف العث - دار إحياء السنّة النبوية (بدون) - ط الثانية (١٩٧٤م).
- (٨) تهذيب «الكمال في أسماء الرجال» - يوسف بن عبد الرحمن المزي ت (٧٤٢هـ) - ت. أ. د. بشار بن عوّاد معروف - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط الثانية (١٤٠٧هـ).
- (٩) الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع - أحمد بن علي البغدادي (الخطيب) ت (٤٦٣هـ) - ت. أ. د. محمود بن أحمد الطحان - مكتبة المعارف (الرياض) - ط (١٤٠٣هـ).
- (١٠) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله - يوسف بن عبدالله النمري (ابن عبدالبر) ت (٤٦٣هـ) - ت. أبي الأشبال الزهيري - دار ابن الجوزي (الدمام) - ط الأولى (١٤١٤هـ).

- (١١) الجرح والتعديل - عبد الرحمن بن محمد الرّازي (ابن أبي حاتم) ت (٣٢٧هـ) - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند) - ط الأولى (١٣٧١هـ)، [مُصَوَّرَة].
- (١٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر - محمد بن عبد الرحمن السّخاوي ت (٩٠٢هـ) - ت. إبراهيم باجس عبدالمجيد - دار ابن حزم (بيروت) - ط الأولى (١٤١٩هـ).
- (١٣) الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ «المقدّمة الجزرية» - خالد بن عبد الله الأزهرية ت (٩٠٥هـ) - ت. محمد بركات، وآخر - دار الغوثاني (دمشق) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).
- (١٤) الحواشي المفهّمة في شرح «المقدّمة» - أحمد بن محمد الجزري ت (بعد ٨٣٣هـ) - المطبعة الميمنية (القاهرة) - ط (١٣٠٩هـ).
- (١٥) الدقائق المحكّمة في شرح «المقدمة» - زكريا بن محمد الأنصاري ت (٩٢٦هـ) - ت. عبد السلام عبد المعين - دار الكتب العلميّة (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٤هـ).

- (١٦) دلائل الإعجاز - عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت (٤٧١هـ) -
ت. محمود بن محمد شاکرت (١٤١٨هـ) - مكتبة الخانجي (القاهرة) -
ط الخامسة (٢٠٠٤م).
- (١٧) الرّسالة - محمد بن إدريس الشّافعي ت (٢٠٤هـ) - ت. أحمد بن محمد
شاکرت (١٣٧٧هـ) - مكتبة مصطفى الحلبي (القاهرة) - ط الأولى
(١٣٥٨) - [تصوير دار الكتب العلميّة (بيروت)].
- (١٨) رسائل وتعليقات - عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت (٤٧١هـ)
- ت. محمود بن محمد شاکرت (١٤١٨هـ) - مطبوع ملحقاً بـ «دلائل
الإعجاز» السّابق.
- (١٩) زهرة الآداب وثمر الألباب - إبراهيم بن علي القيرواني ت (٤٥٣) - د.
زكي مبارك، وآخر - [تصوير: دار الجيل (بيروت) - ط الخامسة
(١٤١٩هـ)].
- (٢٠) سُبُل السلام شرح «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» - محمد بن إسماعيل
الصنعاني ت (١١٨٢هـ) - ت. خليل مأمون شيحا - دار المعرفة
(بيروت) - ط الأولى (١٤١٥هـ).

(٢١) السنن - سليمان بن الأشعث السّجستاني (أبو داود) ت (٢٧٥هـ) - ت.
عزت عبيد الدّعاس، وآخر - دار الحديث (بيروت) - ط الأولى
(١٣٩١هـ).

(٢٢) سير أعلام النبلاء - محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) - ت. شعيب
الأرنؤوط ت (١٤٣٨هـ)، وآخرين - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط
السادسة (١٤٠٩هـ)..

(٢٣) شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة - محمد بن محمد مخلوف ت
(١٣٦٠هـ) - المطبعة السلفيّة (القاهرة) - ط الأولى (١٣٤٩هـ) -
[تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(٢٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحي بن أحمد الدمشقي (ابن
العماد) ت (١٠٨٩هـ) - محمود بن عبد القادر الأرنؤوط - دار ابن كثير
(دمشق) - ط الأولى (١٤١٣هـ).

(٢٥) الشعر والشعراء - عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) ت (٢٧٦هـ)
- ت. أحمد بن محمد شاكر ت (١٣٧٧هـ) - دار المعارف (القاهرة) - ط
الثانية (١٣٨٦هـ).

(٢٦) طبقات الشعراء - عبد الله بن المعتز بن المتوكل (العباسي) ت (٢٩٦هـ)

ت. عبد الستار أحمد فراج - دار المعارف (القاهرة) - ط الثالثة.

(٢٧) الطبقات الكبرى - محمد بن سعد البصري ت (٢٣٠هـ) - ت. علي

محمد عمر - مكتبة الخانجي (القاهرة) - ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢٨) طبقات القراء - محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) - ت. د. أحمد خان -

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض) - ط

الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٩) الضعفاء الكبير - محمد بن عمرو العقيلي ت (٣٢٢هـ) - ت. د. عبد

المعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلميّة (بيروت) - ط الأولى

(١٤٠٤هـ).

(٣٠) غاية النّهاية في طبقات القراء - محمد بن محمد الجزري ت (٨٣٣هـ) -

ت. ج. براجستراسر - دار الكتب العلميّة (بيروت) - ط الأولى

(١٤٢٧هـ).

(٣١) فتح الباري بشرح: «صحيح البخاري» - أحمد بن علي العسقلاني (ابن

حجر) ت (٨٥٢هـ) - ت. محب الدين الخطيب، وآخرين - دار المعرفة

(بيروت) - [تصوير عن: المطبعة السلفية (القاهرة) - ط الأولى
(١٣٨٠هـ)].

(٣٢) الفوائد المفهّمة في شرح «الجزرية المقدّمة» - محمد بن علي الشريفي
(يالوشه) ت (١٣١٤هـ) - ت. عبد الواحد المارغني - المطبعة التونسية
(تونس) - ط الرابعة (١٣٥٧هـ).

(٣٣) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
النّاس - إسماعيل بن محمد الجراحي (العجلوني) ت (١١٦٢هـ) - ت.
أحمد القلاش - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط السابعة (١٤١٨هـ).

(٣٤) لسان «الميزان» - أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت (٨٥٢هـ) -
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت) - ط الثاني (١٣٩٠هـ) -
[تصوير عن ط. مطبعة مجلس دائر المعارف النظامية (الهند - حيدر أباد
الدكن) - ط. (١٣٢٩هـ)]

(٣٥) لسان «الميزان» - أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) ت (٨٥٢هـ) -
ت. عبد الفتاح أبو غُدّة ت (١٤١٧هـ) - دار البشائر الإسلامية
(بيروت) - ط الأولى (١٤٢٣هـ).

(٣٦) المدخل إلى: «السُّنن الكُبرى» - أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) -

ت. أ. د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي

(الكويت) - ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(٣٧) المُسند الجامع^(١) - عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارمي ت (٢٥٥هـ) - ت.

حسين سليم أسد - دار المغني للنشر - والتوزيع (الرياض) - ط الأولى

(١٤٢١هـ).

(٣٨) مفتاح دار السَّعادة ومنشور ولاية أهل العِلْم والإرادة - محمد بن أبي بكر

(ابن قيِّم الجوزيَّة) ت (٧٥١هـ) - ت. علي بن حسن الحلبي - دار ابن

عَفَّان (الخبر) - ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٣٩) معرفة القُرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار - محمد بن أحمد الذهبي ت

(٧٤٨هـ) - ت. د. طيار آلتى قولاج - اسطنبول - ط الأولى

(١٤١٦هـ).

(١) هذا العنوان الصحيح للكتاب، وله طبعاٌ مشهورةٌ، ومتداولةٌ، بعنوان: «السُّنن».

- (٤٠) المنهاج في ترتيب الحجّاج - سليمان بن خلف الباجي ت (٤٧٤هـ) - ت.
د. عبد المجيد تركي - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الثالثة
(٢٠٠١م).
- (٤١) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء - محمد بن عمران المرزباني
(٣٨٤هـ) - ت. محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية
(بيروت) - ط الأولى (١٤١٥هـ).
- (٤٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) -
ت. محمد علي البجاوي - [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].
- (٤٣) نُزهة المجالس ومُتخَب النفائس - عبد الرحمن بن عبد السلام
الصّفوري ت (٨٩٤هـ) - مكتبة القاهرة (القاهرة) - ط الثانية
(١٩٩١م).
- (٤٤) النّظم المُستعدّب في تفسير غريب ألفاظ «المُهدّب» - أحمد بن سليمان
الرّكبي ت (٦٣٣هـ) - ت. أ. د. مصطفى عبد الحفيظ سالم - المكتبة
التجارية (مكة المكرمة) - ط الأولى (١٤٠٨هـ).

(٤٥) النّظم المُستعدّب في شرح غريب «المُهدّب» - أحمد بن سليمان الرّكبي ت
(٦٣٣هـ) - دار المعرفة (بيروت) - ط الثانية (١٣٧٩هـ) - [مطبوع
بذيل: «المُهدّب» للشيرازي ت (٤٧٦هـ)].

[فهرس الموضوعات والفوائد]

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة، وبيان شرف العلم، وأمانته
٤	سبب كتابة هذا البحث
٦	خطة البحث
٧	التمهيد: مراحل الانتاج العلمي
٨	أهم مرحلتين يمر بهما المؤلّف والمحقّق في العمل العلمي
٨	تفاوت الناس في هذه المراحل، واختصاصهم ببعضها
١١	المبحث الأول: «أنواع الأهلية العلمية»
١٣	النوع الأول: «الأهلية العلمية» العامة، تعريفها، ومثالها
١٣	النوع الثاني: «الأهلية العلمية» الخاصة، تعريفها ومثالها
١٤	أنواع أخرى لـ «الأهلية»: الأمانة، الأخلاق...
١٦	المبحث الثاني: دوافع فاقد «الأهلية العلمية»
١٧	أولاً: الدوافع الخاصة بالتأليف والتحقيق
١٧	١ - كثرة المطبوع من المصادر والمراجع العلمية، وتوفره
١٨	٢ - توفر المصادر والمراجع العلمية، على «الموقع الإلكتروني»

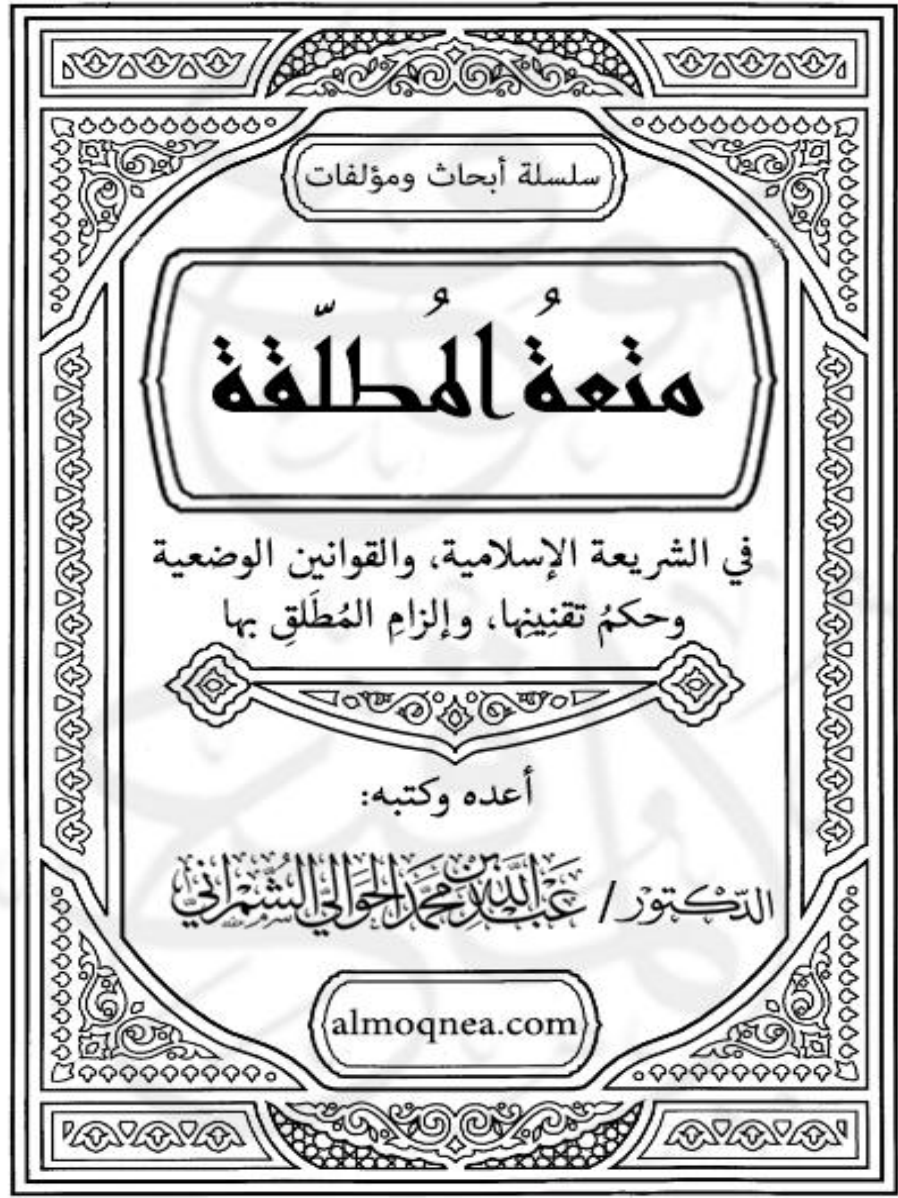
١٨	٣- توفر المصادر والمراجع العلمية بلا مقابل.
١٩	حكم رفع المؤلّفات والتحقيقات على «الموقع الإلكتروني»
١٩	٤- وجود العديد من المواقع العلمية الإلكترونية.
٢٠	٥- استعجال الإنتاج العلمي، مع حُبّ الظهور والشهرة.
٢١	٦- صعوبة «الرّقابة السُّلطانية»، على «النص التراثي».
٢٢	أهمية الاحتساب في الرّقابة على لأعمال العلمية
٢٢	٧- الرّغبة في التجارة عبر بوابة العلم
٢٢	٨- سهولة الاعتماد على الغير
٢٣	المكاتب العلمية لإعداد البحوث والتحقيقات وأثرها
٢٣	استغلال الأستاذ الجامعي لطلابه، لإعداد أعماله العلمية
٢٣	استعانة الحافظ ابن حجر بطلابه، في إعداد شرحه «الفتح»
٢٤	ثانيًا: الدوافع الخاصة بـ «وسائل التواصل»
٢٥	دخول البلاء «الميدان العلمي» عبر «وسائل التواصل»
٢٥	١- مجانيّة هذه «الوسائل» التّقنيّة المعاصرة
٢٦	٢- سهولة استخدامها، والتعامل معها، دون إشكالٍ
٢٦	٣- إمكانية الظهور بمعرّفاتٍ وهميّة، وعِلْمٍ منقوصٍ

٢٧	المبحث الثالث: مظاهر فاقدى «الأهلية العلمية»
٢٨	١ - الاعتماد على الطبقات السابقة
٢٩	٢ - التعدى على «النص التراثى»، بغير وجه حقّ
٢٩	٣ - الاتكالية العلمية، والعجز البحثى
٣٠	٤ - سرقة جهود الآخرين
٣٠	مقولة للفرزدق الشاعر فى السرقة الأدبية
٣١	٥ - عدم الثقة فى العمل بعد نهايته
٣٢	المبحث الرابع: تطبيقات على فقدان «الأهلية العلمية»
٣٣	تمهيد: حول الأخطاء فى الإنتاج العلمى، وأشدّها
٣٣	خطورة فاقدى «الأهلية العلمية» على مسائل الاعتقاد
٣٤	المثال الأول: كتاب «المنهاج فى ترتيب الحجاج»
٣٤	١ - الطعن فى الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> بجهالة
٣٧	٢ - توثيق تراجم الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> من مصادر أجنبية
٣٩	شيء من سيرة مارية القبطية <small>رضي الله عنها</small>
٤٠	٣ - الجهل بما لا يُعذر بجهله
٤٣	٤ - الجهل بمشاهير الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> ، ممن لا يُجهلون

٤٥	التَّرفُّعُ عن التَّنَدُّرِ بزلات الناس
٤٥	المثال الثاني: كتاب «الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة»
٤٦	يُحقِّقُ كتابًا في «علم التجويد» ولا يعرف مشاهير «القرّاء»
٥٢	المثال الثالث: كتاب «مفتاح دار السعادة»
٥٣	إثبات أن هذه عادة لهذا المحقق في تحقيقاته
٥٤	أكله أموال الناس بالحرام
٥٥	المثال الرابع: كتاب «النظم المستعذب»
٥٦	المُحقِّقُ يحذف كُلَّ ما لم يستطع قراءته، أو يُعيِّره من كيسه
٥٦	أمثلةٌ أخرى
٥٨	المبحث الخامس: أثر فاقدى «الأهلية العلمية»
٥٩	تمهيدٌ: لأثر تخلف وجوب «الأهلية العلمية»
٥٩	١ - تحريف «النص الشرعي»، لفظاً ومعنى
٥٩	خطورة تحريف المعنى على اعتقاد المسلمين
٦٠	٢ - الغش والتدليس على القرّاء
٦٠	٣ - تقديم أعمالٍ علميةٍ ضعيفة
٦٠	٤ - إهانة فاقد «الأهلية العلمية» نفسه

٦١	أقوال السلف في الباب
٦٢	أثر فقدان «الأهلية العلمية» على «وسائل التواصل»
٦٢	شيء من بلاء فاقد الأهلية العلمية
٦٣	بعض أشهر مقالاتهم، وأعمالهم
٦٣	١ - قولهم بإباحة ما قالت جماهير الأمة بتحريمه
٦٣	٢ - طرح الثقة في «الصحيحين»
٦٣	٣ - بلاء دُعاة «الخوارج»
٦٤	٤ - بلاء دُعاة «الإرجاء»
٦٤	٥ - اعتلاء الوعَّاظ، وأئمة المساجد، واللغويين، منابر الفتوى
٦٧	الخاتمة، وخلاصة البحث
٦٨	قول الخطيب البغدادي في فاقد «الأهلية العلمية» في زمانه
٧٠	المصادر والمراجع
٨١	فهرس الموضوعات والفوائد

قريباً على موقع [www.Almoqnea.com] بإذن الله تعالى



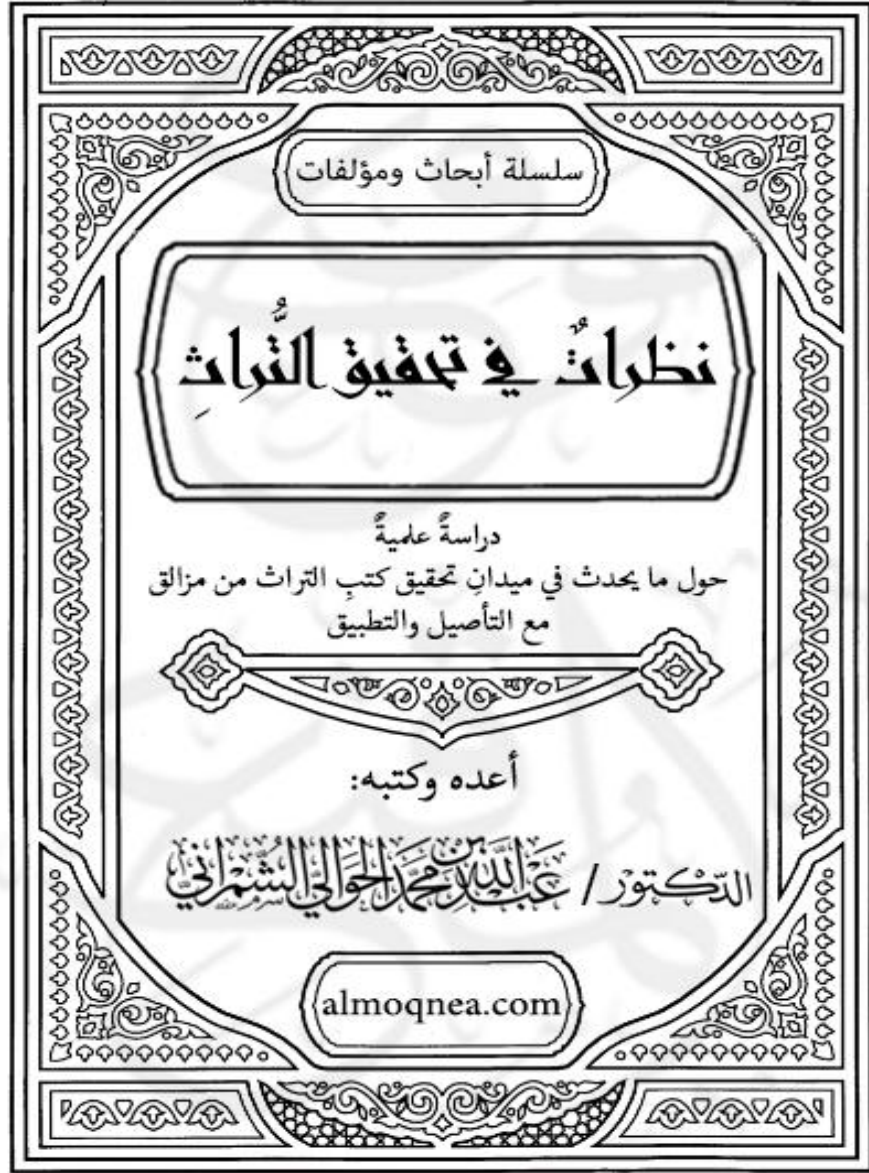
قريباً على موقع [www.Almoqnea.com] بإذن الله تعالى



قريباً على موقع [www.Almoqnea.com] بإذن الله تعالى



قريباً على موقع [www.Almoqnea.com] بإذن الله تعالى



[السيرة الذاتية للمؤلف]



- الدكتور: عبد الله بن محمد بن علي بن ياسين بن محمد بن أحمد آل ياسين الحوالي الشمراني.

- من مواليد مدينة «جدة»؛ (١٣٨٩هـ)، وتلقى فيها تعليمه العام ما قبل الجامعي.

- تخرج من «كلية الشريعة» بـ «جامعة الإمام»، سنة: (١٤٢٠هـ)، ثم واصل تعليمه

العالي فحصل على درجة الماجستير سنة: (١٤٢٧هـ)، بتقدير (ممتاز)، ثم حصل على

درجة الدكتوراه سنة: (١٤٣٣هـ) في «الشريعة الإسلامية»، بتقدير (ممتاز).

- درّس على مجموعة من المشايخ منهم: عبد العزيز بن باز، ومحمد بن عثيمين،

وعبد الله بن غديان، وعبد الله الجبرين، وعبد الرحمن البراك، وعبد الكريم الخضير،

بالإضافة إلى المشايخ الذين درس عليهم في التعليم الجامعي والعالي.

- أُجيز من كبار علماء العصر، من الحرمين الشريفين، واليمن، والشام، ومصر،

وليبيا، والمغرب، وباكستان، والهند...

- حضر وشارك في عدة مؤتمرات ولقاءات دولية ومحلية تُعنى بالشؤون الفقهية

والقانونية والقضائية.

- دَرَسَ «الأنظمة» و «السياسة الشرعية»، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للطلاب والطالبات.

- حضر عدة دورات تدريبية مُعتمدة في إعداد المُدرِّبين، وفي تخصصات: قضائية، وقانونية، وغيرها.

- شارك في عدة دورات علمية شرعية، في عدة مناطق.

- له موقع: (www.almoqnea.com)، وهو خاص بمؤلفاته، وأبحاثه، ومقالاته.

- عضو في «الجمعية الفقهية السعودية»، و «الجمعية العلمية القضائية السعودية». - باحث شرعي ومحكم علمي بمجلتي «العدل» و «القضائية» بوزارة العدل لمدة عشرين سنة.

- راجع وحكّم عشرات البحوث العلمية، وقدم العديد من الاستشارات العلمية والقضائية والقانونية.

- إمام وخطيب بـ «وزارة الدفاع» بالرياض منذ عام (١٤١١هـ)، حتى الآن. - كتب عدة مقالات علمية في صحيفتي: «الجزيرة»، و «الرياض» وغيرهما، بعضها منشور على «الإنترنت».

* له العديد من المؤلفات والبحوث العلمية؛ طُبِعَ منها:

١. «إسعاف أهل العصر بأحكام البحر» - عدة طبعات - وهو أول موسوعة فقهية لأحكام البحر [مجلد].
٢. «الإمام المحدث سليمان بن عبد الله آل الشيخ حياته وآثاره» - راجعه وقدم له: معالي وزير الشؤون الإسلامية: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - [مجلد].
٣. «ثبّت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني الأرنبوطي» - [مجلد].
٤. «الجامع للمتون العلمية» - يحتوي على اثنين وثلاثين متناً في مختلف العلوم الشرعية والعربية - تجاوزت طبعاته (١٥) طبعة - [مجلد].
٥. «المدخل إلى علم المختصرات - المختصرات الفقهية أنموذجاً» - عدة طبعات - وهو أول دراسة علمية منهجية لمن يريد الدخول إلى علم المختصرات - [مجلد].
٦. «التعزير المالي في الشريعة الإسلامية» - دراسة فقهية شرعية مقارنة بالأنظمة والقوانين - مع نماذج من تطبيق عقوبة التعزير المالي من أنظمة المملكة العربية السعودية - [مجلد].
٧. «درء الحُزن - دراسة علمية موسعة لما قيل عن أبي النبي ﷺ» - [مجلد].
٨. «الإمام الفقيه موسى الحجاجوي وكتابه: زاد المستقنع» - دراسة علمية عن حياة إمام الحنابلة في وقته، وآثاره، وعقيدته، والمسائل الفقهية التي خالف فيها الراجح في المذهب - (رسالة الدكتوراه) - [مجلدان].

* له عدة أبحاث ومقالات منشورة على «الإنترنت»؛ منها:

- ١ - «الأخوان المسلمون ومسار جحا - كلمة إنصاف».
- ٢ - «إيهم يكذبون على أبنائنا» - في بيان خطر الملخصات المدرسية، والتحذير منها.
- ٣ - «الأهلية العلمية للمؤلف والمحقق واثرها في الإنتاج العلمي» - درس مختصر - عن شرط لازم لممارسة الأعمال العلمية.
- ٤ - «بين كتابين عظيمين بقلم رشيد رضا» - مقارنة المغني والمحلّي بين كتب الفقه، مع التعليق.
- ٥ - «تجريم السرقات العلمية والأدبية في التراث العربي والإسلامي» - دراسة علمية موثقة. [قريباً]
- ٦ - «تخرّج حديث (أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب)» وبيان حكم النظر في كتب أهل الباطل».
- ٧ - «تبتّ الفقه الحنبلي - المختصر» - فهرس بما طبع من كتب «الفقه الحنبلي» وما يلحق بها مرتبةً زمنيًا.
- ٨ - «روضة المقياس» - المحلّة الصغيرة التي في مصر واعتزل فيها السيوطي.
- ٩ - «سبق علماء المسلمين في الاهتمام بتوجيه الطلاب».
- ١٠ - «سلوك علماء نجد تجاه فكر وسلوك المخالف».

- ١١ - «سؤال وجوابه حول اتباع كتب المذاهب الأربعة للسفاريني» - تحقيق وتعليق.
- ١٢ - «العلامة عبد الظاهر أبو السّمح؛ حياته - آثاره - جهاده - محنته» - فيه فصول من جهاد المؤحّدين الدّعوي، وافتراء المخرّفين عليهم، واستعدادهم عليهم، وتكفيرهم! [قريباً]
- ١٣ - «القرمطة عند نساخ المسلمين».
- ١٤ - «قصة طبع المغني والشرح الكبير». [قريباً]
- ١٥ - «الكتاب السلطاني بشأن فتح بيت المقدس ومعه القصيدة الملحمية» قراءة تحليلية للكتاب الذي أمر بكتابه صلاح الدين الأيوبي للخليفة العباسي وكتبه: الكاتب العباد الأصفاني.
- ١٦ - «كُنْأشة الشمراني» - مختارات علمية وفوائد متتقاة - المجموعة الأولى.
- ١٧ - «مُتعة المطلقة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وحكم تقنينها وإلزام المطلق بها» - دراسةٌ فقهيةٌ مُقارنة. [قريباً]
- ١٨ - «المسائل التي خالف فيها الحجّاوي الراجح من المذهب في كتابه: (زاد المستنقع)».
- ١٩ - «معتقد الحنبلي - أصله وطرق معرفته».
- ٢٠ - «المقارنة بين الإنصاف للمرداوي والمبدع لابن مفلح».

- ٢١- «نظراتٌ في تحقيق التراث» - دراسة علمية حول ما يحدث في ميدان تحقيق كتب التراث من مزالق مع التأصيل والتطبيق. [قريباً]
- ٢٢- «نقد طبقات مختار الصحاح والمصباح المنير».
- ٢٣- «وجيه الحجاز عبد الملك ابن دهب و جهوده في خدمة المذهب الحنبلي».
- ٢٤- «وصف موجز لمؤلفات ورسائل الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب».
- ٢٥- «وطني ثروة روحية ومادية».
- ٢٦- «وقفات مع فتوى فضيلة الشيخ عبد الله المطلق حول العبادة».

* * * *